

الفصل الثامن

التنمية البيئية والتخطيط السياحي

اولا : التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة السياحية

١. التخطيط البيئي وتنمية البيئة الطبيعية.

٢. السياحة والحفاظ على البيئة.

٣. ترابط البيئة السياحية.

ثانياً : خطط التنمية السياحية لمصر

١. خطة التنمية السياحية (٧٦ - ٨٠)

٢. الخطة الخمسية الاولى (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)

٣. الخطة الخمسية الثانية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١)

٤. الخطة الخمسية الثالثة (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦)

٥. الخطة الخمسية الرابعة (٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)

ثالثاً : التنمية البيئية في خطط التنمية السياحية في مصر.

رابعاً : اشتراطات الحفاظ على البيئة في المناطق السياحية.

أولاً : التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة السياحية (١)

١- التخطيط البيئي وتنمية البيئة الطبيعية

يختلف موضع التخطيط البيئي في دول العالم من دولة الى اخرى، فهو يعتمد على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للتخطيط في الدولة، كما ان هناك عدد كبير من الدول المتقدمة في العالم تفتقر الي اسلوب التخطيط الشامل لان التخطيط فيها لم يبرمج ويتبع بشكل جيد ... ولما كانت الدول النامية تتنوع باء.كانات طبيعية غير محدودة، تمثل في المناخ المعتدل علي مدار السنة، وهو المناخ الساجي النموذجي.

والطبيعة السياحية المتبايه والتي تضم أمثلة متنوعة من الحياة البرية والبحرية ، والمزارات ذات التراث التاريخي والحضاري هذا بالإضافة الي البيئة البكر العذراء، فانه من الممكن ان تستوعب هذه الدول التنمية الساجه والاقتصادية بصورة مثالية.

ومن هنا يتبين ان التخطيط البيئي عامل هام في خطط التنمية الاقتصادية كما ان التخطيط الاقليمي عامل هام في خطة التنمية الاقتصادية خاصة في النواحي التالية ..

١ - التأكد من ملائمة المنطقة للتنمية المقترحة في هذا المضمار يمكن لتخطيط الدوله ان يحدث تغييراً في مشروع الخطة اذا ثبت عدم ملائمة المنطقة للتنمية والانشاءات بناء علي اعتبارات فنية اقتصادية.

٢- ترسيخ الروابط الزمنية والاقليمية لبرامج التنمية المنفصلة المقترحة في خطط التنمية الاقتصادية.

٣- تحديد احتياجات الاستثمار للتعبير والتنمية التي يتعذر اجتنابها لتنفيذ الاستثمارات المخططة أصلاً، او لتحقيق مستوي معيشي افضل للمنطقة او لتنفيذ العمل للنفقات المالية المخصصة للمنطقة بناء علي فرضيات معينة وردت في المخطط الاقتصادية والاتجاهات السياسية للدولة.

٤- وضع الاسس المحككة والثابتة لتكاليف المنشآت مع الأخذ في الاعتبار للاحتياجات الاستثمارية لهذه المنشآت وتقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار المقترح.

الأهداف الرئيسية للتخطيط البيئي

يهدف التخطيط البيئي الي تحقيق الأغراض الرئيسية التالية :-

١- وضع برنامج شامل ومتكامل للتنمية في حقل الزراعة - والصناعة والسياحة والاستخدام والاوزاع الاجتماعية والبيئة وصياغتها ضمن حدود وطاقات السياسة التنموية علي الصعيد القومي والاقليمي.

٢- وضع استراتيجية مناسبة تعمل علي ايقاف تركيز السكان وتوزيعهم بالشكل الامثل في الدوله بناء علي نماذج وخطط مدروسة بشكل محكم للاستيطان والحد من المركزية والامتداد العشوائي بالمدن والقري.

٣. وضع إستراتيجية مناسبة تعمل علي إيقاف تركيز وتكدس الأنشطة في المراكز الحضرية وتنمية وتطوير المجتمعات الحضرية والريفية وذلك من اجل التخفيف من تباين مستوى المعيشة والحد من عدم التوازن القائم في اوضاع سكان المدن والقرى، والحفاظ علي المقومات البيئية والمواقع الطبيعية كالشواطئ، والمناطق الاثرية والمناطق ذات الطابع الخاص الخ.

فالتخطيط البيئي العلمي يسهم في التنمية الاقتصادية باكثر من طريقة. فبالعمل المشترك مع خطط التنمية الاقتصادية القومية يمكن الاستفادة اقتصاديا من مصادر المنطقة عن طريق تأمين الاطار المحكم والمتناسق للتوزيع المنطقي والمعقول للمواطنين والنشاطات الاقتصادية.

أن مهمة ايجاد وحماية البيئة المناسبة للتنمية السياحية مهمة معقدة ومتداخلة بعضها ببعض. فهي تتطلب جهوداً تنموية مكثفة للمساهمة في ايجاد استراتيجيات التنمية الطبيعية الملائمة . وأول هذه الإجراءات الاستراتيجية المطلوبة من اجل الوصول الي تنمية اقتصادية وسريعة في التنمية السياحية هو تركيز الاستثمارات المبنية علي التسهيلات الطبيعية في اقاليم معينة من الدولة ذات الافضليات التنموية وتأسيس التسهيلات الاستجمامية المنتظمة التي تسير جنباً الي جنب مع عمل التسهيلات المنتظمة للمصادر في هذه الاقاليم.

فعلي دول العالم الشامي من اجل الحفاظ علي البيئة والتراث القومي وحماية الطبيعية من اجل بقاها كعنصر رئيسي في عملية الجذب السياحي وتنشيط الحركة السياحية اتخاذ الخطوات التالية :-

اولا المسح السياحي

١- دراسة الامكانيات الطبيعية والبشرية والتجهيزات السياحية بما فيها من ثروات ثقافية واثرية وتاريخية وبنية تحتية وفوقية . وتحديد مناطق التنمية السياحية وكيفية انماؤها .

٢- دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في التنمية السياحية كالنشاط المختلفة للقوي العاملة والديمغرافيه.

٣- تحليل العرض والطلب السياحي ووضع برامج تنمية قطاع السياحة ورفع مستواه.

ثانيا : ايجاد جهاز للتخطيط والمحافظة على البيئة والطبيعة

مهمة حماية البيئة والطبيعة مهمة متداخلة بعضها في بعض وتتطلب جهوداً تنموية مشتركة للمساهمة في ايجاد استراتيجيات التنمية الطبيعية الملائمة، ولذلك فان ضرورة ايجاد جهاز للتخطيط الطبيعي والمحافظة علي البيئة امر بالغ الاهمية نظراً للحاجة الماسة التي تفرضها البيئة السياحية من حيث الحفاظ علي المرتكزات الطبيعية والبيئية والحفاظ علي بقائها. عناصر جذب سياحي هامة، وليتولي هذا الجهاز المهام التالية :

١- وضع برامج شاملة ومتكاملة للتنمية الطبيعية وصياغتها ضمن حدود وطاقات السياسة التنموية علي الصعيد القومي والاقليمي.

٢. وضع النماذج والخطط الكفيلة بتوزيع السكان نحو الافضل والامثل في كافة المناطق الحضرية والريفية ووضع البرامج المتناسقة لتنمية وتطوير هذه المجموعات وتحسين مستوى معيشتهم.

٣. تحديد مناطق التنمية واستغلال هذه المناطق الي الدرجة القصوي بناء علي مخطط قياس من اجل المحافظة علي عدم تسرب المصادر الطبيعية.

٤. وضع مخططات للسواقي الاثرية وصيانتها وتوفير الوسائل التوضيحية فيها.

٥. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بعدم تلوث البيئة والمحافظة علي نقائنا وخاصة من الفضلات الخطرة التي تنفذ الي البحار والمحيطات، والمعاونة في ايجاد منطقة عالمية لحماية البحار من التلوث.

٢. السياحة والحفاظ على البيئة

لما كان التفاعل بين البيئة والانسان كحرك اساس للنشاط السياحي تفاعل ديناميكي متطور، فان البيئة بالنسبة للانسان لا تؤخذ بالمعني المجرد ولكنها تعني أشياء مختلفة في ضوء احتياجات الانسان وتوقعات وآماله.

فإن نشر الوعي البيئي يركز علي تحسين الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية للقطاعات المختلفة من المجتمع وتبئنا لتلقي هذه الرسالة بدون عوامل مضادة.

وإذا كانت كثير من الكائنات الحية تلعب ادواراً في تشكيل البيئة وتنيتها أو تدهورها فإن الإنسان هو أكثر هذه الكائنات تأثيرات في البيئة الطبيعية عنده أو عن غير عمد. بحيث يؤثر تأثيراً مباشراً في تركيب الايكولوجي للبيئة.

فإن الوعي البيئي يتأدي بالمشاركة الفعلية من المواطنين في عمليات تحسين البيئة حيث ترسخ مباديء الوعي البيئي فما يفعله المواطن بيده لا يمكن ان يدمره مرة أخرى.

ويري بعض الخبراء أن للسياحة تأثيراً خاصاً بها علي البيئة الطبيعية طالما من خصائص التدخل في تشكيل المساحات الأرضية عن طريق التخطيط الطبيعي باستخدامات الاراضي باقامة المباني والخدمات السياحية الأخرى التي تحدث بالضرورة تغييراً في الكيان الطبيعي للارض والنبات والحيوان.

فالتلوث بانواعه، وتدمير الموارد الشاطئية هوالتدهور في (التراث الطبيعي والحضاري) وما يمكن ان تسببه التنمية العشوائية من مشكلات لا تنتهي الا اذا كانت هناك خطة مدروسة تتبني الحاجة المتزايدة ولا يتعارض مع اعتبارات حماية البيئة وعدم تدهور الموارد الطبيعية مادياً وحضارياً واقتصادياً وانسانياً.

ولا شك ان غياب التخطيط وعدم قيام الأجهزة الرسمية للدولة بواجباتها تاركة للقطاع الخاص حرية التنمية السياحية العفوية طبقاً لمقتضيات السوق وحدها ومنطق التفاعل بين الطلب والعرض، قد يترتب عليه بعض الآثار السلبية للتنمية السياحية.

ونورد فيما يلي بعض الآثار السلبية للتنمية السياحية غير الواعية بالبيئة التي تسبب في افساد البيئة الطبيعية:.

- ١- تغيير الموقف الايكولوجي للاقاليم بما يترتب عليه تدهور البيئة.
- ب- الضغوط الناجمة عن المضاربات والمؤدية إلي تدمير المساحات الأرضية والإطار السكني الطبيعي
- ج- شغل المساحات الأرضية بمشروعاتها وخلق نشاطات منتجة اختلالات في استخدامات الارض يصعب تصحيحها أو التوفيق بينها.
- د- الاضرار بنظام القيم السائد في المناطق المعنية وهبوط مستويات السلوكيات الانسانية في بعض المشروعات مما يصعب تصحيحه أو التوفيق بينها.
- هـ- الاخلال بالطاقة الإستيعابية مما يترتب عليه القضاء علي مستوي الجودة البيئية للمنطقة التي يقوم بها المشروعات (٢)

إذاً لابد من وضع قواعد خاصة تعتمد علي مبادئ، للوعي البيئي حتي لا تحدث رده بيئية تؤدي إلي آثار سلبية علي التنمية السياحية.

كما سبق يتبين انه في غيبة البيئة الجذابة لن تكون هناك صناعة سياحة ذات قيمة، فعناصر الجذب السياحية الاساسية هي (الشمس - البحر - الرمال - المواقع التاريخية والآثرية) ولا يمكن أن تتكامل جاذبيتها الا في ظل بيئة طبيعية مناسبة تمثل قاعدة لازمة لانطلاق العمل السياحي للمساهمة في تحقيق رخاء الاقتصادى والإجتماعي.

فإن حماية هذه العناصر الاساسية يجب، لنظر اليه علي انه استثمار حتمي في سبيل التنمية السياحية، وسبب ضروري لكي تعي اجهزة التنمية السياحية بالظروف البيئية.

ولعل أهم وجوه الاهتمام بحماية البيئة السياحية من التدهور، هو تطوير نظام النقل والمواصلات بشكل يهدف إلي ترجمته السلبية لامكانيات البيئة في أعين السائحين، وكذلك فإن افساح المجال لنمو وازدهار الامكانيات الطبيعية النباتية والحيوانية، وابادة ما قد يكون في البيئية من حيوانات وحشرات ضارة كالعقرب والعنكبوت والزواحف والبعوض والذباب والناموس وما في الارض من طفيليات وكل مالا يكون مرغوب فيه، يعتبر من أهم عناصر حماية البيئة الطبيعية وتحسين مستواها، وكذلك فإن القضاء علي المخلفات العضوية والبتروولية من الشواطئ البحرية والتشدد في الرقابة علي مختلف ملوثات البيئة الأخرى وضمان مستويات عالية من السلامة والنظافة والصحة والصيانة يعتبر من أهم العوامل الرامية الي حماية البيئة السياحية وعدم تدهورها بالتلوث.

٣- ترابط البيئة والسياحة

كثيراً ما تعرف «البيئة السياحية» بأنها بيئة «اصطناعية» او جدتها قدرة الانسان علي استحداث الأدوات واستخدامها في مجالات تفاعله مع البيئة الطبيعية، وهنا إشارة الي ما

توصل اليه الانسان من وسائل تكنولوجية توسطت علاقته بالبيئة وتلميحاً لما طرأ على علاقة التكيف البيولوجي والفطري بينه وبين البيئة الطبيعية من تغير.

وتجسد البيئة السياحية بالتأكيد كل مقومات النجاح التي كلفت جهود الانسان في سعيه الدائب لراحته ورفاهيته . والخروج من ضروب العزلة الي أرقى فنون الاتصال، ومن الاستسلام لمقدرات البيئة الطبيعية ومخاطرها الي سيطرة شبه تامة علي أغلب عناصرها ومقوماتها واخضاعها لرفاهيته.

فإن هناك اخطاراً تهدد البيئة من جراء ممارسة النشاط السياحي غير المخطط وغير المناسب مع البيئة . فالمناطق الطبيعية تتعرض للتشوية نتيجة تشييد الفنادق وغيرها ، ومن هنا فإن الاتجاه الي تشييدها في مواقع جميلة وعلي الشواطئ ، له تأثير سلبي علي البيئة الطبيعية. فإن أنهار العالم كالتايمز وكالسين خالية من المبني العالية التي تتمتع جمال منظرها ففي مصر مثلاً من الاهمية بمكان ان تكون المباني القريبة من النيل غير مرتفعة حتي لا تحجب الرؤية عن الآخرين ثم تبدأ بعد ذلك المباني التالية في الارتفاع لتأخذ شكل المدرج بحيث لا تمنع منظر النيل الرائع من سكان العمارات البعيدة.

والملاحظ في بعض الاحيان ان التيار العالمي المتدفق يصبغ المباني بصبغة لاقوميه تتجاهل أي تراث معماري او جمالي وطني الامر الذي يهدد بفساد البنية الثقافية ومثال ذلك ، عدم ملائمة أنماط الواجهات المنزلية باستخدام الألوان غير الملائمة مع الأثر السياحي . والبيئة المناخية كالألوان الحمراء والصفراء المتنافرة مع البيئة والمنطقة السياحية، وكذلك اللون الأبيض الناصع الذي ييهر العين. فإن دلت هذه الأعمال علي شي ، فيبي تدل علي تدني المستوي الثقافي ومستوي التذوق الفني واهمال الاهمية السياحية للمناطق الاثرية والسياحية .

علاوة علي استخدام الزجاج والألومنيوم في الواجهات مما يؤدي الي زيادة الاحساس بالارهاق الحراري الذي يستدعي استخدام اجهزة التكيف التي تشوه الواجهات. كما أن الالومنيوم مادة عاكسة للشمس فيؤدي الي زغله للعين (والامثلة علي ذلك كثيرة في مصر مثل كايرويلازا - برج النيل - برج ابو الفدا الخ فهي لاتلame البيئة بل تشوه جمال النيل، علاوة علي انه ليس به أي لمسة من المسسات الجمالية).

كما تتعرض البيئة التنبعية للفساد والتلوث نتيجة لاستغلالها سياحياً. مثال ذلك انشاء طرق جديدة والمطارات والمواني تغيير من شكل البيئة المحيطة بها تغييراً كبيراً فضلاً عن أن الشواطئ المكتظة بروادها من شأنها ان تحفل بالأوسنة ومصادر العدوي، علاوة علي أن استهلاك الحياة النباتية والحيوانية في منطقة ما قد تؤدي إلي فنا ثرواتها.

البحر الأبيض المتوسط من الأصول التي تعتمد عليها صناعة السياحة في حوالي اربع عشر دولة وهي (اسبانيا وفرنسا وايطاليا ويوجوسلافيا واليونان وتركيا وقبرص واسرائيل وسوريا ولبنان ومصر وتونس والجزائر والمغرب). وتشير التقارير إلي أن البحر المتوسط يستخذم حالياً كمقلب لكل أنواع المواد الضارة ، لذلك فقد دمرت مساحات كبيرة من

الشواطئ، والمناطق الساحلية بالمخلفات الصناعية والكيماويات الزراعية ومياه المجاري. فحوالي ٨٥٪ من مياه المجاري والصرف الصحي في ١٢٠ مدينة ساحلية تقذف الي البحر بدون معالجه مما أدى الي انتشار الألتياب الكبدي الوبائي والدوستاريا وثلث الأطنال بالاضافة الي أويشة الكوليرا، وان هناك ٢٤٪ من الشواطئ ملوثة وغير قابله للاستخدام في السياحة، ويقدر ما يسكب في البحر المتوسط سنوياً من النفط بحوالي من ٥٠٠,٠٠٠ طن إلي ١/٨ إلي ١/٤ التلوث البترولي في بحار العالم (٣).

وأخيرا يجب ان نقتنع بانه اذ كان تلوث المياه هو نتيجة مباشرة للتنمية الصناعية غير الموجبة والإزدحام السكاني، لا أن السياحة في المنتجعات المزدحمة. يمكن أن تسبب في نفس الدرجة من التلوث نتيجة صرف المخلفات في مياه البحر أو لبحيرة، ونتيجة للإزدحام الذي لا يعي فيه محددات الطاقة الاستيعابية للشروعات السياحية، لذلك فإن تركيز منتجعات سياحية عديدة في منطقة واحدة علي الشاطئ، ليس من قبيل التخطيط السليم للتنمية السياحية.

فإن الرسالة الأساسية التي يجب ان تبلغ للسائحين هي انه يجب عليهم أن يتحاشوا استحمام في مياه غير نظيفه أو في مياه بطيئة الحركة أو راكدة في مناطق حرجة أو مناطق رية من المستوطنات السكنية المزدحمة (٢).

وتواجه البيئة الأجتاعية تحدياً من أنماط جديدة عن المستعمرات السياحية التي أخذت في الانتشار وسط البيئة البيطة لتتحم عليها أخلاقيات جديدة. أخلاقيات تحول كرم الضيافة التقليدي الي عملية تجارية دولية ليس لها الطابع المعروف.

علاوة علي عوامل أخرى تتعلق بالتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم خاصة بعد اثورة الصناعية واهنيا :-

* النمو السكاني السريع.

* النمو الصناعي ونتيجة السيئة علي البيئة .

* فقدان الاهتمام الكافي من قبل بعض الحكومات بامر صيانة الموارد الطبيعية كتصورها في اعداد جهاز سياحي قادر علي اصدار القوانين للمحافظة علي البيئة.

* عدم وعي السكان المحليين لاهمية البيئة الطبيعية (الاشجار والحيوانات البرية) والقيم غير الملموسة (كالهواء النقي والماء النظيف ونظافة التربه وجمال المناظر الطبيعية) مما يجعل من الضرورة وضع برامج توعية للمواطنين تتمشي مع تقييم واقعي للنتائج الاجتاعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن فساد البيئة.

مما سبق يتبين مدي ارتباط السياحة بالبيئة، وأهمية الوعي السياحي، والنشاط الانساني (الاقتصادي والاجتماعي) من اجل الحفاظ علي البيئة. ويتضمن هذا :-

أ - الوعي السياحي وحماية البيئة

سلكت كثير من الدول السياحية المتقدمة في مضمار نشر الوعي السياحي والبيئي سبيلاً

طويلا انتهت فيه الي تحقيق أهدافها للتنمية السياحية عن طريق رفع مستوى الوعي لدي الشعب كله بأهمية السياحة وآثارها البعيدة علي مختلف مظاهر الحياة الإجتماعية والإقتصادية لجميع فئات المجتمع.

فالهدف من نشر الوعي السياحي هو تهيئة الأفراد لتحمل مسؤولياتهم نحو حماية البيئة ايضاً، وبذلك يجعل سلوكهم واعمالهم متفقة مع المعدلات التي تضمن بيئة صحية. فعلي الافراد ان يساهموا مساهمة فعالة في الأعمال التي تهدف لحماية البيئة، وأن يرتقوا بالجهود التي يبذلونها في حل المشاكل علي المستوي المحلي والقومي والدولي.

فنشر الوعي السياحي يقتضي باديء ذي بدء القيام بتحديد مفهوم السياحة والعناصر الإيجابية للنشاط السياحي من مظاهر اقتصادية وحضارية وثقافية.

يلي ذلك تحديد المناطق السياحية المختلفة وحصر السمات الرئيسية لكل منها وعلي أن يشمل هذا الحصر نوع السياحة الممارسة بها. الطبيعية الجغرافية والاجتماعية للمنطقة . الانشطة الاقتصادية المتعلقة بالسياحة في المنطقة كالصناعات السياحية التكميلية والتي تشمل الكثير من الصناعات كصناعة الاثاث والمواد الغذائية والحزف والصيني والمفروشات .. الخ مع تحليل للفوائد المختلفة التي تجنبها القطاعات المختلفة بكل منطقة نتيجة لممارسة النشاط السياحي بها.

مما سبق يتضح اهداف الوعي السياحي وحماية البيئة وهي علي النحو التالي (٤):

* الوعي : لمعاونة الافراد والجماعات لكي يكتسبوا الوعي والحساسية للبيئة الشاملة ومشاكلها.

* المعرفة : لمساعدة الافراد والجماعات في ادراك الفهم الاساس للبيئة الشاملة والمشاكل المرتبطة بها ومسئوليتهم ودورهم .

* السلوك والاتجاهات لمساعدة الأفراد والجماعات علي احراز القيم الاجتماعية، والشعور نحو الإلتناء للبيئة والدافع للإشتراك بفاعلية وإيجابية في صياغتها وتحسينها.

* الإشتراك بمساعدة الافراد والجماعات علي تطوير الاحساس بالمسئولية فيما يتعلق بمشاكل البيئة السياحية لضمان العمل المناسب لحل هذه المشاكل.

ويعتمد الوعي السياحي اساساً علي الادراك الحسي للمواطن بأهمية حماية البيئة السياحية من التلوث وصون المصادر المختلفة، وهنا يظهر دور التعليم فتدريس السياحة وآثارها الحضارية والثقافية والاقتصادية والسياسية كمادة دراسية بمختلف مراحل التعليم يخلق جيلا من المتعلمين اللذين يدركون أن السياحة علم له قواعده وأصوله، فالهدف من الوعي السياحي هو تطوير دراية الافراد فيما يختص بالبيئة السياحية والمشاكل (٥) التي ترتبط بها والتي تشمل المعرفة والمهارات والسلوك والدوافع والاقحام في العمل الفردي والمجموعة وذلك لإيجاد حلول للمشاكل الحالية، ومنع ما يستجد من المشاكل الجديدة.

أن حماية وتحسين ورفع مستوى مختلف مكونات بيئة الانسان هي ضمن الشروط

الأساسية لتنمية السياحة المتنافسة. وكذلك فإن الإدارة الرشيدة للسياحة تساهم مساهمة كبيرة في حماية وتطوير البيئة الطبيعية والتراث الحضاري وتحسين مستوى الحياة الإنسانية^٥ لاشك أن تنمية الوعي السياحي بين المواطنين امر ضروري لان فاعلية التشريعات لاتكتفل دون تنفيذ واع وهذا التنفيذ الواعي يتوقف علي وعي الجماهير والقواعد الشعبية التي يجب ان تعي مشاكل تلوث البيئة وخاصة البيئة السياحية وأثارها الضارة علي السياحة لقد أصبح من الضروري وضع خطة قومية لنشر الوعي البيئي والسياحي وخاصة لدول العالم النامي، فبعض هذه لدول مصادرها الطبيعية محدودة للغاية ... ومع غياب الوعي وتدهور حالة المصادر الطبيعية فيها مما شكل احد الاسباب في تعثر عمليات التنمية.

ب . النواحي الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة لحماية البيئة

كان لزيادة تلوث البيئة في بعض دول العالم اثر كبير علي الرأي العام فيها ، فزيادة تلوث الشواطئ في بعضيا كانت له اضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة. فعلي الشواطئ ، تتراكم مخلفات السن والنفايات وما يخرج منها من عوادم الاحتراق وبقايا اليرت وكتل التتران في احجامها المختلفة، وعناصر اخري من المخلفات كالزجاجات والاكياس البلاستيك وبقايا الطعام والخضروات والفاكهة ... الخ وهذه جميعاً من عناصر التثوية والمضايقة.

وهناك المياه المحملة بملوثات كيميائية من نفايات صناعية وبقايا مبيدات واسندة، وهذا العامل يفسد مورداً ذا أهمية خاصة فهو احد مصادر الثروة السكية فجانب الحد من فرض الاستجمام أمام المجتمع والسياح قلت حركة السياحة وما يتبعها من نشاطات اقتصادية.

فالهواء الملوث يساهم بدرجة كبيرة في الأضرار بعوامل بيئية أخرى كثيرة. فهو يؤدي الي تلوث المياه السطحية المكشوفة، كما يعمل علي تلوث وتلف النباتات والمنتجات مما يعود بالضرر الكبير علي صحة الإنسان والحيران كما أن الهواء الملوث يعمل علي خلق مشاكل نفسية واجتماعية وبيئية عند كثير من الأفراد فضلاً عن أن الهواء الملوث لا يعرف مناطق معينة يظهر فيها أو حدوداً معينة يقف عندها ، فالهواء يحمل الملوثات بعيداً عن مصادر انبعاثها ايضا.

هنا يظهر الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية لصحة البيئة، وحمايتها من التلوث فالدخان والرماد والضباب التي تغطي المدن تجب من ضوء الشمس اشعتها فوق البنفسجية التي لها دور فسيولوجي هام، اذ يسبب ذلك اضطرابات في الدورة الايمنية ويظهر ذلك في نقص فيتامين د ، وتشير التقارير أن حالات مرض الكساح في أطفال المدن تصل الي ١٥,١٪ بالمقارنة الي مثلتها في الريف التي تبلغ ٧,٦٪ فقط، كما وجد ان مستوي الهيموجلوبين الأقل من ٨٠٪ يوجد لدي ٥٨,٥٪ من أطفال المدن، ولدي ٢٠,٢٪ من أطفال المناطق الريفية^(٦).

ولقد دفعت هذه المشكلات الرأي العام الي مطالبة الحكومات بالعمل علي وضع حد لهذا التلوث والتدهور الذي أصاب البيئة، وتكونت عدة جمعيات أهلية تطلب بحماية البيئة

وتقوم بمقاضاة المتسبب في الأضرار بها، ودفع ذلك بعض الدول الي اصدار قوانين عرفت باسم قوانين سياسة البيئة الوطنية National Environmental Policy وهذا يتيح القانون الفرصة امام جماعات المواطنين للطعن في المشروعات إذا كانت لها آثار ضارة علي البيئة والصحة وخول القانون السلطة للمحاكم للفصل في هذه القضايا واصدار الحكم بالموافقة علي المشروع او رفضه، وبالتالي منحت المحاكم الحق في وقف انتشار المشروعات العامة الضارة بالبيئة وتحديد مسؤوليات الهيئات والدولة بالنسبة الي التحكم في التلوث. وتحديد المعايير المناسبة لمكونات البيئة (الهواء . الماء . الارض الزراعية . الضوضاء ... الخ) (٧).

بذلك يجب خلق عقلية جديدة عند البشر تفهم، الطبيعة وتوازاناتها وعلاقة الإنسان بها، بحيث يشعر كل فرد بمسئولية في المحافظه عليها. لهذا تحتاج البشرية الي اخلاق اجتماعية عضوية بيئية ترتبط باحترام الطبيعة ولا يمكن أن تتولد هذه الاخلاق الا بعد توعية جدية تظهر ل انسان مدي ارتباطه بالطبيعة وتعلمه محبة واحترام كل مخلوق طبيعي.

كما سبق أن التخطيط البيكولوجي ليس تخطيطا مستقلا منفصلا عن باقي عناصر التخطيط وإنما هو تطبيق للمفهوم البيكولوجي والرؤية البيكولوجية السليمة في كل خطط تنموية، فباتخاذ أي قرار لوضع اي خطة يجب ان يصاغ من خلال الأطار البيكولوجي (النظرة الشمولية للبيئة). ومن ثم فالتخطيط البيكولوجي هو مفهوم ورؤية واعية تعمل كضابط لكل انواع الخطط التي تستهدف استخدام موارد البيئة بما يحقق لها الاستخدام المتوازن والامن.

فان البيئة وهي رأس مالنا الطبيعي وميراث اجيالنا القادمة بدأت تتعرض للتدهور نتيجة لضغط الإنسان الشديد عليها واستنزافها. ومن هنا أصبح ضروري الاستخدام العقل والمتوازن لها بما يحقق أكبر منفعة من ناحية، وأكبر حماية للبيئة من ناحية اخري ضرورة حتمية واستراتيجية.

لذلك تبرز اهمية التخطيط البيكولوجي الذي يضع حماية البيئة وصيانتها في مجال الاولويات عند استخدام موارد البيئة، مما يفرز حتمية الاخذ بهذا الفكر البيكولوجي في التخطيط.

حيث ظهرت فكرة التنمية من خلال المنظور البيكولوجي وعلاقته بالتنمية فان توصيف التنمية المستديمة يعتمد علي ثلاثة عناصر هي :

- * الحفاظ علي تكامل بيئي.
- * السعي لتحقيق كفاية اقتصادية.
- * السعي لتحقيق العدالة التي تتصف بأنها تستوعب الاجيال الحاضرة والاجيال المستقبلية، ويأخذ في الحسبان الظروف الثقافية والاحوال الاقتصادية معاً.

وهذه هي حقيقة ما تعنيه التنمية الدائمة وهو الحث علي تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي في اتجاهات تؤكد رفاهية البشر الحاليين والمستقبلين مع تيسير حدوث ذلك التطور.

والواقع أن ادراك مغزي قضية الحفاظ علي العدالة بين الاجيال، وتحقيق ذلك، إنما يتطلب العناية بالكفاية الاقتصادية والفنية، وهو ما يعني بالتحديد، أنه إذا ما كان الاختيار بين عمليتين علي درجة متساوية من الكفاية بالمفهوم الاقتصادي، فإن التفضيل ينبغي أن يكون للعمليات ذات الكفاية الفنية الأكبر، التي يتوقع ابقاؤها علي مخزون الموارد الطبيعية.

من هذا المنظور فعلي التخطيط السياحي أن يطرح الشعار الذي ينادي بأن السياحة حناية للطبيعية ودرء اخطار التلوث وواجب المسؤولين هو المحافظة علي المقومات الطبيعية لكل عناصرها والمواقع التاريخية والأثرية لتجنب سوء الاستعمال وتحقيق حسن الاستغلال لها كعناصر جذب اساسية ورئيسية، وتراث قومي يجدر المحافظة عليه.

فالمحافظة لا تعني ضمان سلامة هذه الموارد فقط بل المحافظة علي الطبيعية التي لم تمتد لها يد الانسان والاستخدام المتعقل لها. ومن هنا تحتاج المحافظة علي البيئة (الطبيعية والتاريخية) إلي تخطيط دقيق وإجراءات للرقابة علي استخدام الأرض عن طريق المحميات الطبيعية.

ونؤكد أنه ليس ثمة شك في أن التخطيط الايكولوجي الذي يستهدف تحقيق التوازن بين الإنسان وبيئته يرتكز بالضرورة علي جملة أسس عامة لتحديد الإطار الذي يدور داخله كالتقديم البيئي - المتابعة والاستشعار من البعد - النظرة الشاملة والمتكاملة للخطة - التنبية المتوازنة - الإدارة البيئية الواعية - وضع الخطط لصيانة الانظمة الايكولوجية وهذا ما يجب أن يلتزم به التخطيط الايكولوجي لتحقيق أهداف الخطة.

كما تأكد ضرورة الاهتمام بالوعي السياحي وحماية البيئة بكل أبعادها النظرية والعملية وبكل وسائلها لخلق الحس البيئي عند كل من المخطط والمنفذ والسكان المحليين. كما أكد علي ضرورة توفر كوادر فنية قادرة علي تنفيذ المشروعات المقترحة في الخطة بدرجة كفاءة عالية. ويتقضي هذا الاهتمام بإنشاء مراكز للتدريب والترشيد والتوعية.

ثانيا : خطط التنمية السياحية لمصر

كان لوزارة السياحة خطط خمسية عديدة للتنمية السياحية في مصر. وقد كانت الدوله تضع الخطط الخمسية المتلاحقة، والتي تعتمد علي ما هو متاح من إحصاءات بأعداد السياح وجنباياتهم ونوعياتهم ، ومستوي الإقامة، ومتوسط عدد الليالي السياحية لكل جنسية ولكل نوع ومتوسط دخل كل سائح، وموقف المجموعات السياحية، وحاجة مصر من الفنادق ومستواها. وكانت آخر هذه الدراسات في عام ١٩٨١، حيث قام باحث وزارة السياحة بدراسة تقدير الطلب السياحي الدولي لمصر حتي عام ١٩٩٠ إلا أن هذه الدراسات لم تستكمل فكانت علي النحو التالي :-

خطة التنمية السياحية	(٧٦ - ٨٠)
الخطة الخمسية الأولى	(١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦).
الخطة الخمسية الثانية	(١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١).

الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦).

الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١).

خطة للتنمية السياحية (٧٦ - ٨٠)

اعتبرت الخطة أن عام (١٩٦٥) هو نقطة البداية - في ظل الظروف العادية واستبعاد ظروف الحرب واحتسبت أعداد الساتحين على النحو التالي :

عام ١٩٦٥ ٥٤٢ ألف سائح

عام ١٩٧٠ ١ مليون سائح

عام ١٩٧٥ ٢ مليون سائح

عام ١٩٨٠ ٤ مليون سائح

واصبح حجم السياحة المستهدفة على النحو التالي :

جدول رقم (٣)

حجم السياحة المستهدفة في مصر (٧٦ - ٨٠)

عام	مجموع الساتحين	مجموع الليالي السياحية باللين	الايروايات السياحية باللين
١٩٧٦	١,٣٠٠,٠٠٠	١٥	٢٠٠
١٩٧٧	١,٧٠٠,٠٠٠	١٩	٣٠٠
١٩٧٨	٢,٣٠٠,٠٠٠	٢٣	٣٥٠
١٩٧٩	٢,٨٠٠,٠٠٠	٢٧	٤٠٠
١٩٨٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣١	٥٠٠

أهداف الخطة

- تهدف الخطة للاقامة تصنيع متكامل للقطاع السياحي، لكي يكون أحد الموارد للتقدم الاجنبي، وأحد دعائم التنمية الاقتصادية في المناطق السياحية الجديدة.
- تحقيق الاستقلال الامثل للاماكنات والموارد السياحية القائمة.
- استحداث انماط سياحية تساعد علي طول فترة الاقامة للساتحين.
- توفير العمالة المدربة للعمل السياحي.
- تشجيع الاستثمار الوطني والعربي والاجنبي.
- الوصول بالدخل السياحي ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠.

- تحقيق الانتعاش الاقتصادي الداخلى نتيجة لمكرر الانفاق السياحي.

فكان هدف الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) في مجال السياحة نوعين من الاهداف :-

١- اهداف كمية .

* بذل كافة الجهود في مجالات التسويق لتحقيق التشغيل الامثل للإمكانيات السياحية المتاحة والتوسع في مناطق جديدة للتنمية السياحية.

* الوصول الي (٢,٥) مليون سائح في نهاية الخطة، يقضون حوالي ١٧,٥ مليون ليلة بمتوسط اقامة ٧ ليالي.

* اضافة طاقة ايوائية جديدة تقدر بحوالي (٢٩) ألف غرفة خلاف طاقات النقل السياحي بوسائله المختلفة.

* توفير (٥٠) ألف فرصة عمل في المنشآت السياحية خلال العمالة غير المباشرة.

٢- اهداف نوعى

* دعم الصورة السياحية السليمة لمصر.

* تحقيق انتعاش اقتصادي داخلي نتيجة لتبادل النقد ونتيجة لمكرر الانفاق السياحي.

* تحقيق تنمية سياحية متوازنة لكافة المناطق من خلال تنوع عوامل الجذب السياحي.

* خلق اناط سياحية جديدة بالاضافة إلى الانايط التقليدية.

* تنشيط السياحة الداخلية (٨).

فكان من أهم ملامح خطة التنمية وهذه هو استيعابها لدروس التجارب التنوية سابقاً، وخاصة أفعال العوامل الاجتماعية والثقافية، وهذه الخطة تنظر إلى السياحة كخدمة انتاجية وترى ضرورة الالتفات إليها كركيزة من ركائز التنمية على المدى الطويل (٩). ويتبسم هذه الخطة تبين انها لم تحقق النتائج المستهدفة وفي الحقيقة فقد واجه تنفيذها عدد من المتغيرات حالت دون تحقيق أهدافها المذكورة، وتبين أن السياحة المحلية بمصر لم تأخذ بعد نصيبها من التنمية نتيجة قصور المرافق العامة في المناطق السياحية الجديدة على الشواطيء، حتى يمكن أن تستوعب الطلب المتزايد، وترتب على ذلك قيام بعض المصريين بقضاء اجازتهم خارج البلاد.

وكانت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) على النحو التالي :-

١- اهداف قطاعى يتمثل في تحسين الموقف التنافس لمصر سياحياً.

فان موقع مصر السياحي عالياً واقيمياً، وظرف المنطقة السياسية التي يوجد بها تحدد لها بذاتها مجموعة العناصر التي ينبغي أن تتضمنها استراتيجيات وسياسات وبرامج العمل السياحي وهي على النحو التالي :-

(أ) ضرورة العمل على رفع مستوي الخدمات السياحية.

(ب) اتخاذ خطوات جادة وعلمية لتنوع المنتج السياحي مع استغلال مرشحات سياحية جديدة، وتطوير البرامج السياحية.

(ج) ايجاد روافد لتغذية الطلب السياحي.

(د) اعادة رسم صورة الدولة السياحية بالتركيز علي وجود مستوي خدمات مرتفع ومنافس لمستويات الخدمة في البلاد لمنافسة. مع وجود برامج متعددة ومتنوعة الدائل والاختيارات.

٢. هدف اجتماعي يتركز في الاسهام ايجابياً في رفع مستوي معيشة المواطن، والتقدمي بالذوق العام ورفع المستوي الجمالي وزيادة كفاءة المرافق في مناطق التنمية السياحية، والحفاظ علي البيئه ومنع التلوث بكافة أنواعه. ودعم قضية الانتماء وتأجيل الجذور التاريخية للشخصية المصرية واكتشاف الذات.

٣. هدف اقتصادي ١. تعظيم العائد من الاستثمارات السياحية عن طريق : تحسين نسب الاثغال وتطوير أساليب تشغيل المنشآت السياحية . النهوض بمستوي الصناعات التذكارية السياحية.

٢. زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي عن طريق تطبيق سياسات نقدية تسمح بان تنصب العائدات السياحية في القنوات الشرعية.

٣. تعدد نوعية ومستوي المنشآت السياحية، واستغلال مرشحات جديدة.

لقد تضمنت الخطة الخمسية الثانية برنامج لتعبير المناطق السياحية (مناطق التنمية السياحية الجديدة) ويخدم هذا البرنامج اهداف الخطة فيما يتعلق بالاعداد المستهدف من السياحة الدولية والاعداد المستهدفة للياحة الداخلية ويتضمن هذا البرنامج - تنية خمس مناطق سياحية حسب الاولويات :-

١. مواقع محدود علي ساحل البحر الاحمر . ما بين مجاوش وثيراتون الغردقة . منطقة سبل حشيش وخليج ابو المخارج . منطقة شمال وجنوب سناجا .

٢. مواقع محدودة في جسر سيناء . مناطق عيون موسى . حمام موسى . حمام فرعو . واحة فيران . محمية راس محمد

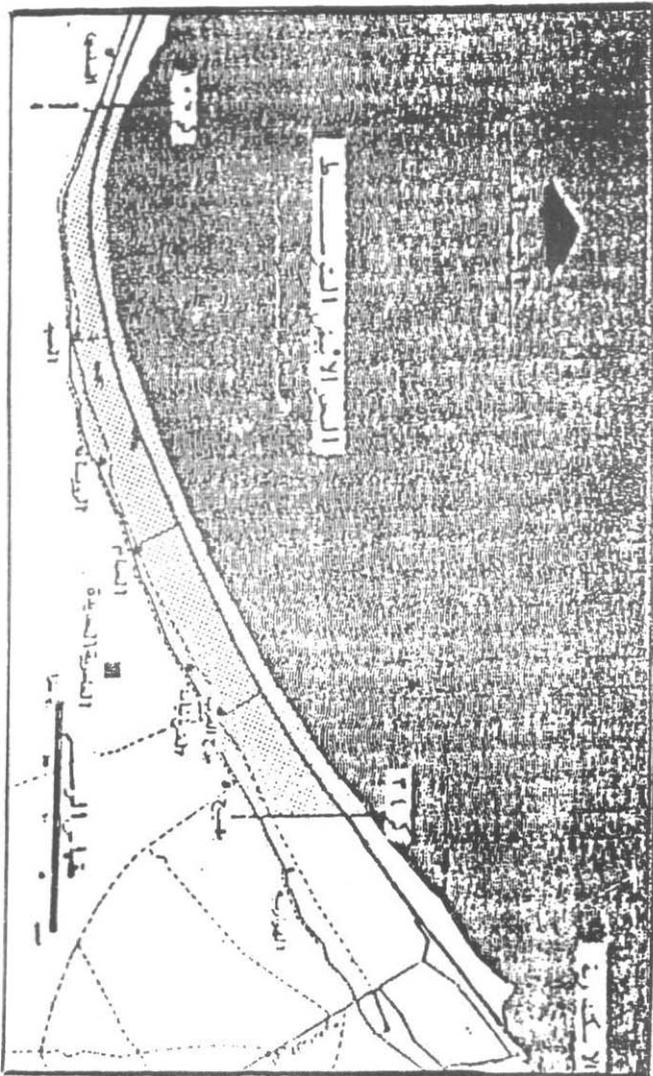
٣. مواقع محدود علي الساحل الشمالي الغربي . المنطقة الواقعة بين الكيلو ٣٤ . ١٠٠ قرية مرقيا . سيدي عبد الرحمن . راس الحكمة . مناطق القصير . الابيض . عجبية .

٤. مواقع محدودة في شمال سيناء . الساحل الشمالي حول العريش . منطقة البردويل محمية الزرانيق .

٥. مواقع اخري . اذكو . الاسماعيليه . السويس . المنطقة الجديدة في راس البر وحمصة (٩) .

الشكل رقم (١٠) خريطة منطقة الجمعيات التعاونية في كم ٣٤ حتى كم ١٠٠ على البحر المتوسط

الشكل رقم (١٠)
خريطة توضح منطقة الجمعات النصارية من كم ٢٤ حتى كم ١٠٠ الاسكندرية



المصدر : خطة تنمية وتعمير الساحل الشمالي ١٩٨٢

ومن خلال ماجاء في بنود الخطة يتبين أن الهدف الذي سعت إليه الخطة الخمسية الثانية
(١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) إلي تحقيقه فينا يلي :-

* رفع نصيب مصر من شركة السياحة الدولية من (٥٠٪) إلي ما بين (٦٠٪) و (٧٠٪) وهو ما يعادل حوالي (٢٥٪) من نصيبنا من حركة السياحة الدولية المتوقعة إلي منطقة الشرق الاوسط والتي تقدر حالياً بحوالي (٢٠,٥٪) من السياحة الدولية ويكون تقدير نصيب مصر من سنوات الخطة حوالي (٢,٥ مليون سائح). وهذا الرقم يتمشي إلي حد كبير مع دراسة بيت الخبرة الالمانى شتا ينبرجر (٢,٥ مليون سائح) عام ١٩٩٠.

* الوصول بمتوسط مدة إقامة السائح إلي (٦,٥ ليلة) حالياً حيث يقدر المستفيد من عدد الليالي السياحية مع نفاية الخطة الي (١٦,٢٥٠,٠٠٠ ليلة).

* بالنظر إلي عدد الغرف الفندقية المتاحة مع نهاية الخطة الخمسية الحادية نجد أننا تقدر بحوالي (٤٠) ألف غرفة علي اساس ان التانم فعلاً يقدر بحوالي (٢٩) ألف غرفة موزعة بين القطاعين الأعمال والخاص. ويضاف إلينا حوالي (١١) ألف غرفة تحت الانشاء ينتظر افتتاحها خلال سنوات الخطة.

ومن خلال التحليل لما جاء ببنود الخطة الثانية يتضح لنا الاتي :-

- فسن خلال تقارير وزارة السياحة عام ١٩٩١ تبين أن الحركة السياحية والمجسوعات الرئيسية للسائحين خلال عام ١٩٩٠ مقارناً بعام ١٩٨٩. جدول رقم (٤) وشكل رقم (١١) وصل عام ٩٠ إلي (٢,٦٠٠,١١٧) مليون سائح عام ١٩٨٩ (٢,٥٠٣,٣٩٨) مليون سائح.

- تطور الليالي السياحية للمجسوعات الرئيسية خلال عام ١٩٩٠ مقارناً بعام ١٩٨٩ كما كان مطروح في الخطة (١٦,٢٥٠,٠٠٠ ليلة). حيث تبين أن عدد الليالي السياحية عام ١٩٩٠ وصل إلي (١٩,٩٤٢,٦٨٨) ليلة مقارناً بعام ١٩٨٩ (٢٠,٥٨٢,٦٨٠) ليلة حيث يوضع ذلك الشكل رقم (١٢) والجدول رقم (٥).

ويوضح الشكل رقم (١٣.أ) و(١٣.ب) والجدول رقم (٦) تطور الحركة السياحية الشهرية وكذلك الليالي السياحية الشهرية.

ويمقارنة عدد السائحين بين عام ٨٦ - ١٩٩١ شهرياً، وكذلك الليالي السياحية في نفس الفترة، يتبين ارتفاع عدد السائحين، كما هو مبين بالجدول رقم (٧.أ) و (٧.ب) والشكل رقم (١٤.أ) و (١٤.ب)، حيث تبين أن أعوام ٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-١٩٩١ وصل عدد السائحين علي التوالي (٢٥٠,٣١١,٩٥٣ - ١,٧٩٤,٩٩٣ - ١,٩٦٩,٤٩٣ - ٢,٥٠٣,٣٩٨ - ٢,٦٠٠,١١٧ - حتى شهر سبتمبر ٧٩,٠٧٩,٤٥٨) سائحاً. وأن عدد الليالي السياحية في نفس الاعوام وصل علي التوالي (٣٦٦,٨٤٧,٠٣٠ - ٧,٨٤٧,٤٠٣ - ١٥,٨٦١,٩٩٥ - ١٧,٨٦٣,٩٩٥ - ٢٠,٥٨٢,٦٨٠ - ١٩,٩٤٢,٦٨٨ - حتى شهر سبتمبر ٨٣٦,٨٣٦,٥٥٢) ليلة سياحية.

الشكل رقم (٤)

المجموعات الرئيسية للسانحين خلال عام ١٩٩٠
مقارنا بعام ١٩٨٩

المجموعة	١٩٩٠	١٩٨٩	نسبة التغير
الشرق الأوسط	٨٢٩٢٨٨	٧٣١٤٠٨	١٣,٤ +
أفريقيا	٢٢٦٥٨٤	٢٢٨٥١٢	٣٦,٩ +
الأمريكيتين	١٧٩١٤٤	٢٠٠٤٧٩	١,٦ -
الأوربيين	١١٢٣١٦١	١١٨٨٧٨٣	٥,٥ -
آسيا	١٤١٠١٠	١٤٣٤٢١	١,٧ -
آخرون	٨٣٠	٧٩٥	٤,٤ +
المجموع	٢٦٠٠١١٧	٢٥٠٣٣٩٨	٣,٩ +

الشكل رقم (٥)

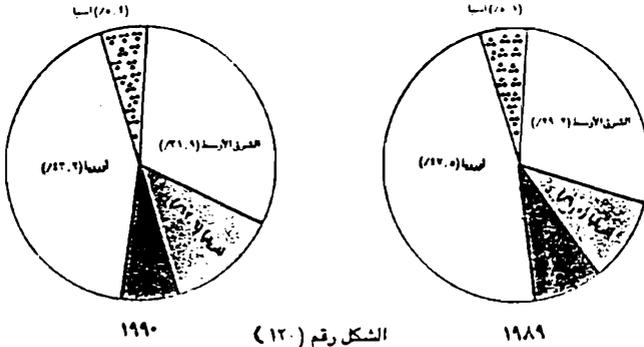
تطور اللياليس السياحية للمجموعات الرئيسية
خلال عام ١٩٩٠ مقارنا بعام ١٩٨٩

المجموعة	١٩٩٠	١٩٨٩	نسبة التغير
الشرق الأوسط	٧٢٤٦٥٩٦	٧٧١٨٦٦٥	٦,١ -
أفريقيا	٢٥١٠٠٥٠	٢٠٥١٩٩٣	٢٢,٣ +
الأمريكيتين	١١٧٨٥٤٥	١٢٦٦٦٠٩	٧,٠ -
الأوربيين	٧٨١٧٤٩٩	٨٥٣١٠٦٣	٧,٣ -
آسيا	١١٠٣٢٨٢	١٠١٤٤١٢	٨,٨ +
آخرون	٦٧١٦	٩٩٣٩	٣٢,٤ -
المجموع	١٩٩٤٢٦٨٨	٢٠٥٨٢٦٨٠	٣,١ -

المصدر: وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩٠ ص ١٥

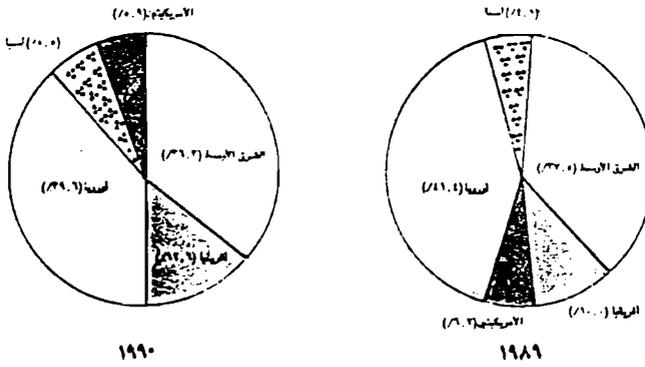
الشكل رقم (١٦)

عدد الزائرين



الشكل رقم (١٣٠)

السياحة السياحية



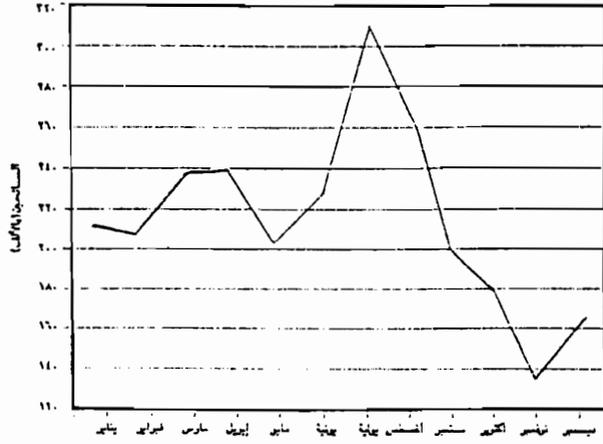
المصدر: وزارة السياحة - السياحة بالارقام ١٩٩١/٩٠ ص ١٦

الشكل رقم (١٣) - أ -

عدد السائحين

(شهريا)

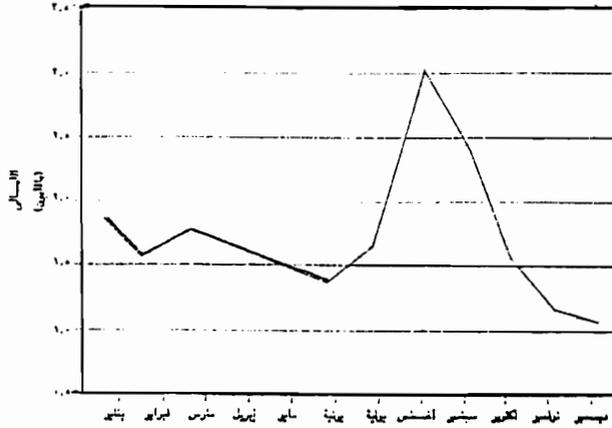
١٩٩٠



الليالي السياحية

(شهريا)

١٩٩٠



البيانات (أ)

حركة السياح الشهرية واليالي السياحية
١٩٨٩ - ١٩٩٠

الشهر	السياح			اليالي السياحية	
	نسبة التغير	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠
يناير	٢٩,٨+	١٦٢٥٥٨	١٨٧٣٣٢٢	١٥٨٣٩٩٢	١٨٧٣٣٢٢
فبراير	٢٤,١+	١٥٥٣٤٧	١٥٠٠٦٦٤	١٢٣١٦٩٥	١٥٠٠٦٦٤
مارس	٨,٢+	٢١٩٨١٦	١٧٢٢٢٦٢	١٤٦٩٢٤١	١٧٢٢٢٦٢
إبريل	٢٨,١+	١٧٤١٧٢	١٥٨٨٢٧٤	١٢٩٢٠٨٩	١٥٨٨٢٧٤
مايو	٢٣,١+	١٦٧١٨١	١٤٢٠٨٠٢	١١٨٦٥٨١	١٤٢٠٨٠٢
يونيو	٢١,٥+	١٧٢٠١٢	١٢٩٠٥٢٢	١٠٠٥٤١٠	١٢٩٠٥٢٢
يوليو	١٨,٢+	٢٦٦٦٢٥	١٥٩١٩٠٠	١٧٨٥١٦٦	١٥٩١٩٠٠
أغسطس	٤,٤+	٢٥٨٢٩٧	٢٠٣٦٥٨٢	٢٤٦٧٠١١	٢٠٣٦٥٨٢
سبتمبر	٧,٧-	٢١٨٨١٨	٢٣٩٨٣٩٢	٢٦٤٦٦٥٧	٢٣٩٨٣٩٢
أكتوبر	٢١,٢-	٢٦١١٦٩	١٤٨٣٧٠٧	١٤٠٢٥١١	١٤٨٣٧٠٧
نوفمبر	٣٦,٤-	٢١١٨٨٧	١٠٧١٢١٩	١٥٣٦٤٢٢	١٠٧١٢١٩
ديسمبر	٢٨,٥-	٢٢٤٥١٦	٩٥٤٩٢١	١٢٧٤٧٩٢	٩٥٤٩٢١
المجموع	٢,٩+	٢٥٠٢٣٩٨	١٩٩٤٣٦٨٨	٢,٥٨٢٦٨٠	١٩٩٤٣٦٨٨

المصدر: وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩٠ ص ١٢

جدول رقم (٧ - ا)

عدد المساحين ١٩٨٦ - ١٩٩١
(شهرية)

الشهور	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
يناير	٩٩٧٧٣	١١٨٢١٠	١٥٣٧٤٤	١٦٢٥٥٨	٢١٠٩٨٩	٨٢٢٠٩
فبراير	٨٥٤٩٩	١٠٨٢٤٩	١٥٠٠٢١	١٥٥٣٤٧	٢٠٨٣٧٦	٥٧٣٢٥
مارس	١٠١٧٣٥	١٣٢٩٦٧	١٨١٣٥٠	٢١٩٨١٦	٢٣٨٠٦٥	٩٦٩٥٠
إبريل	١٠٢٨٥٦	١٦٢٠٢٢	١٦٥٦٢٨	١٧٤١٧٣	٢٤٠٦١٧	١٣٨٤١٧
مايو	٩١٣٦١	١٣٢٧٦٧	١٣٦٣٨٤	١٦٧١٨١	٢٠٥٧٩٤	١٥٠٧٦٥
يونية	١١٨٥٦١	١٤٠٧٤٧	١٤٢٤٥٨	١٧٣٠١٢	٢٢٧٥٥٢	١٧١٥٧٣
يوليه	١٣٦٣٦٠	٢٠٤١٩٧	٢٠٦٣٦٧	٢٦٦٦٢٥	٣١٥٢٨٧	٢٤٢٠٩٩
أغسطس	١٣٤٦٥٧	١٧٦١٥٣	١٧٣١٧٠	٢٥٨٢٩٧	٣٦٩٦١٤	٢٧٦٤٨٢
سبتمبر	١٠٧٠٧٥	١٦٢٣٣٦	١٥٧٢٩٦	٢١٨٨١٨	٢٠٢٠٠١	٣٢٨١٥٩
أكتوبر	١١٤٨٨٥	١٦٩٦٦٨	١٦٦٨٥٨	٢٦١١٦٩	١٧٩٥٣٧	
نوفمبر	٩٧٧٧٧	١٣٢٧٦٨	١٦٠٧٧٠	٢١١٨٨٧	١٣٤٦٨١	
ديسمبر	١٢٢٧٧٣	١٥٢٨٦٩	١٦٥٧٤٠	٢٣٤٥١٦	١٦٧١٠٤	
المتوسط	١٣١١٢٥٠	١٧٩٤٩٥٣	١٩٦٩٤٩٣	٢٥٠٣٢٩٨	٣٦٠٠١١٧	

جدول رقم (٧ - ب) الليالي السياحية
١٩٨٦ - ١٩٩١
(شهرية)

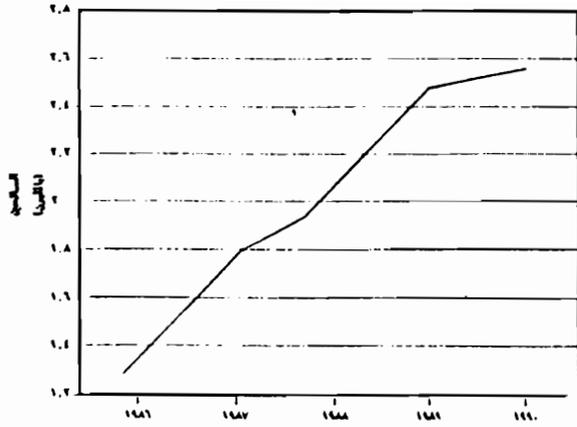
الشهور	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
يناير	٧١٠٠٦٧	١٥٢٦٢٨٩	١٣٣٠٠٠٦	١٥٨٢٩٩٣	١٨٧٣٢٣٢	١٠٤٢٠٦١
فبراير	٥١٠٦٤٧	١١٧٥٨٥٢	١١٨٦٢٠٧	١٢٣١٦٩٥	١٥٠٠٦٦٤	٤١٤٨٩٦
مارس	٦١٦٦٣٦	١٣٤٦٠٩٤	١٣٢٨٩١٧	١٤٦٩٣٤١	١٧٢٢٢٦٢	٧٩٥٩٨٥
إبريل	٦٣٤٠٩٧	١٤٨٧٥٩٢	١٤١٨٢٠٥	١٤٢٩٣٠٨٩	١٥٨٨٢٧٤	٩١١٢٥٦
مايو	٥٤٥٧١٤	١٠٥٣٢٨٧	١١١١١٢٩	١١٨٦٥٨١	١٤٢٠٨٠٣	١٠٤٣٥٩٣
يونية	٥٨٧٨٦٧	٩٢١٣٥٠	٩٨٧٢٠٣	١٠٠٥٤١٠	١٢٩٠٥٣٢	١٧١٦٣٠٦
يوليه	٧٠٢٥٣٠	١٣٦٣٤٢٠	١٤٩١٩٣٢	١٧٨٥١٦٦	١٥٩١٩٠٠	١٤٥٧٩٥٤
أغسطس	١٠٢٥٢٠٤	٢٠٣٩٢٠٤	٢٩١٧٤٠٧	٢٤٦٧٠١١	٣٠٣٦٥٨٢	٢١٥٤٧٦٦
سبتمبر	٧٣٨١٦٦	١٦٩٨٥٥٨	٢١١٧٤٧٨	٢١٦٧٤٧٧	٢٣٩٨٣٩٢	٢٠١٥٠٦٩
أكتوبر	٦٠٧٣٦٣	١٢٨٢٢٥٩	١٥٠٠٠٢١	١٩٠٢٥١١	١٤٨٣٧٠٧	
نوفمبر	٦١٦٨٥٤	١٠٦٧٤٢٧	١٢٩٥٢٥٨	١٥٣٦٤٣٣	١٠٧١٣١٩	
ديسمبر	٥٥٢٢٢١	٨٩٩٠٦٦	١١٨٠٠٧١	١٣٧٤٧٩٣	٩٥٤٩٢١	
متوسط عام	٧٨٤٧٣٦٦	١٥٨٦١٤٠٣	١٧٨٦٢٩٩٥	٢٠٥٨٢٦٨٠	٢١٩٤٢٦٨٨	

المصدر: وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩ من ٢١

الشكل رقم (١٠ - أ)

عدد السائحين

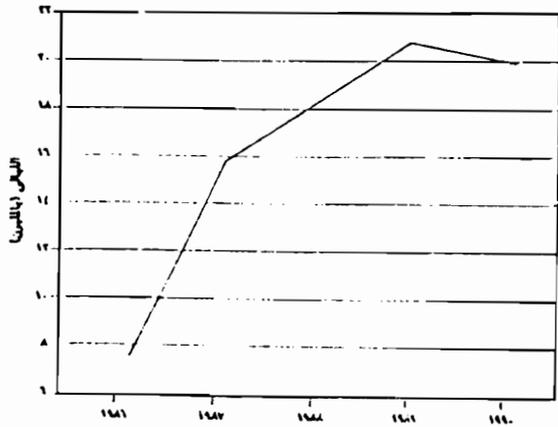
١٩٩٠ - ١٩٨٦



الشكل رقم (١٠ - ب)

عدد الليالي السياحية

١٩٩٠ - ١٩٨٦



المصدر: وزارة السياحة - السياحة مالا. قاء ١٩٩١/٩٠ - ١٢

وقد تبين أن متوسط مدة الإقامة للنجموعات الرئيسية وصل خلال عام ١٩٩٠ مقارنةً بعام ١٩٨٩ (٧,٧) - ١٩٩٠ (٨,٢). كما هو مبين بالشكل رقم (١٥) والجدول رقم (٨).

- فكانت الخطة طموحة أن يصل عدد الغرف الفندقية مع نهاية الخطة إلي (٤٠) الف غرفة. وقد تبين أن اجنالي الطاقه الفندقية عام ١٩٩١ وصل إلي (٥٣,٧٢٧) الف غرفه الجدول رقم (٩) وقد تطور الطاقة الفندقية خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩١ من (٢٥,٦٦٥) الف غرفة إلي (٣٨,٠٦٣) ألف غرفة^(١١). يبين ذلك الشكل رقم (١٦) الجدول رقم (١٠).

- كانت الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انتهت في ١٩٩٢/٩١ قد حددت عدة أهداف لقطاع السياحة تتشمل في الوصول بأعداد السائحين إلي (٢,٥) مليون سائح، وبعده اللبالي السياحية إلي (١٧,٥) مليون ليلة. وبالدخل السياحي إلي (١,٧٥) مليار دولار.^(١٠)

وقد تحققت هذه الاهداف كلياً بالفعل بل وتم تجاوزها حيث وصل عدد السائحين الي (٣,٢) مليون سائح. وعدد اللبالي السياحية إلي اكثر من (٢٠) مليون ليلة، كما وصل الدخل السياحي الي أكثر من (٢,١٪) مليار دولار في عام ١٩٩٢. ثم كانت ظروف الازمة السياحية (مشكلة الارهاب للسياح والمدنيين المصريين) حيث تراجعت المعدلات المحققة خلال عام ١٩٩٣ بنسبة بلغت أكثر من (٢١٪) لاعداد السياح و أكثر من (٣١٪) بالنسبة لليبالي السياحية، قرابة من (٤٠٪) بالنسبة للدخل السياحي.

جدول رقم (٨)

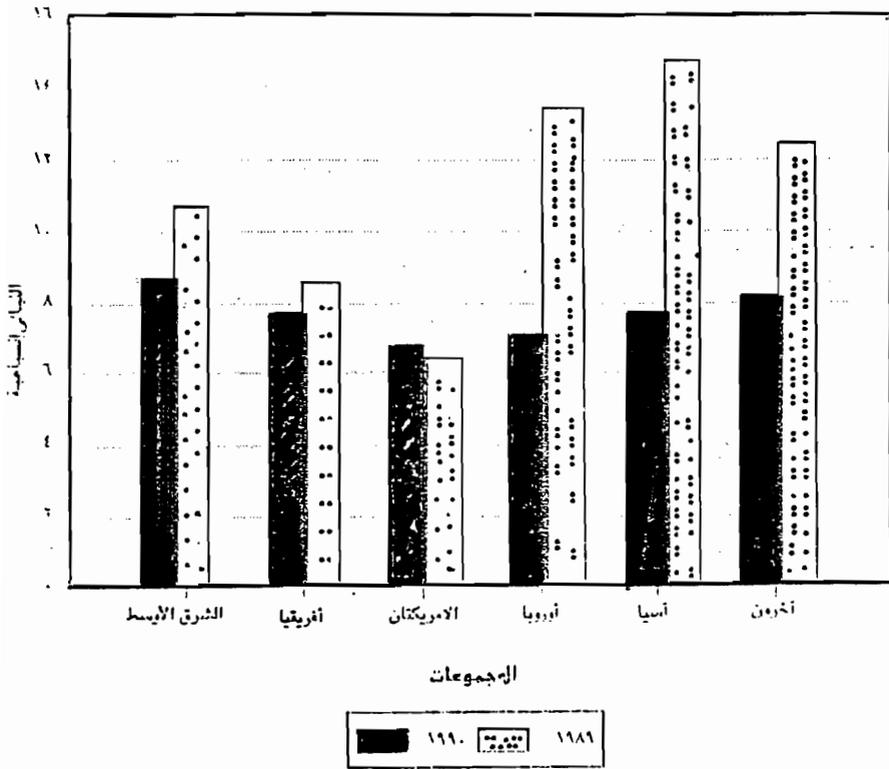
متوسط مدة الإقامة للمجموعات الرئيسية
خلال عام ١٩٩٠ مقارنا بعام ١٩٨٩

متوسط مدة الإقامة (اليلة)		المجموعة
١٩٨٩	١٩٩٠	
١٠,٦	٨,٧	الشرق الأوسط
٨,٦	٧,٧	أفريقيا
٦,٣	٦,٦	الأمريكتان
١٣,٦	٧,٠	الأوروبيين
١٤,٥	٧,٨	آسيا
١٢,٥	٨,١	أخرى
٨,٢	٧,٧	المجموع

المصدر : وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩٠ ص ١٨

الشكل رقم (١٥)

متوسط مدة الإقامة
للمجموعات السياحية
١٩٨٩ - ١٩٩٠



المصدر : وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩٠ من ١٩

جدول رقم (٩)

إجمالي الطاقة الفندقية (فنادق - قمرى سياحية - فنادق مائحة)
عام ١٩٩١

النسبة	٥ نجوم			٤ نجوم			٣ نجوم			٢ نجمة			نجمه			تحت التقييم			الاجمالي		
	عدد الفنادق	غرف	أسره	غرف	أسره																
لتحق	٣٣	١١٩١٤	٣٣١١٢	٤١	٣٣١١٢	٣٣١١٢	١١١	١٣٣٩٦	٨٣٨١	١١١	١٣٣٩٦	٨٣٨١	١١١	١٣٣٩٦	٨٣٨١	١١١	١٣٣٩٦	٨٣٨١	١١١	١٣٣٩٦	٨٣٨١
فندقية	٢	٣٩٤	٧٤١	١٠	٣٩٤	٧٤١	١١	٣٩٤	٧٤١	١١	٣٩٤	٧٤١	١١	٣٩٤	٧٤١	١١	٣٩٤	٧٤١	١١	٣٩٤	٧٤١
لتحق مائحة	٨١	١٠٢٠٦	١٠٢٠٦	٧٥	١٠٢٠٦	١٠٢٠٦	٧٥	١٠٢٠٦	١٠٢٠٦	٧٥	١٠٢٠٦	١٠٢٠٦	٧٥	١٠٢٠٦	١٠٢٠٦	٧٥	١٠٢٠٦	١٠٢٠٦	٧٥	١٠٢٠٦	١٠٢٠٦
إجمالي	١١٦	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧	٨٦	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧	١٤٨	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧	١٤٨	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧	١٤٨	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧	١٤٨	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧	١٤٨	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧

المصدر : وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩٠ ص ٥٥

جدول رقم (١٠)

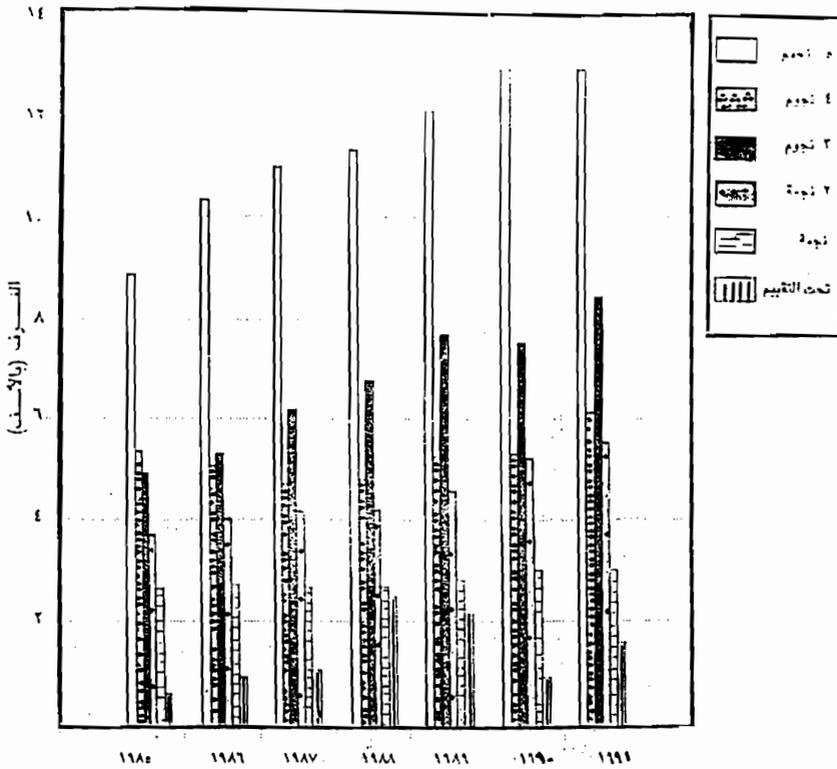
تطور الطاقة الفندقية حسب العنة
خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩١)

السنة	٥ نجوم			٤ نجوم			٣ نجوم			٢ نجمة			تحت التقييم			الاجمالي	
	عدد الفنادق	غرف	أسره	غرف	أسره												
١٩٨٥	١٢	٨٧١١	٨٧١١	٣٧	٤٦١١	٤٦١١	٦١	٤٨٣٨	٤٨٣٨	١٨	٢١١١	٢١١١	٨	٥٠٩١	٥٠٩١	٢٨٧	٢٥٦٦٤
١٩٨٦	٣٧	١٠٢٣٣	١٠٢٣٣	٢٨	٣٢٧٤	٣٢٧٤	٣٧	٤٣٣٧	٤٣٣٧	٢٩	٣٢٧٤	٣٢٧٤	١١	٢٠٢٧	٢٠٢٧	٢٢٠	١٨٠٩١
١٩٨٧	٢٨	١٠٩١٦	١٠٩١٦	٢٥	٣١٤٥	٣١٤٥	٢٥	٣١٤٥	٣١٤٥	٢٥	٣١٤٥	٣١٤٥	١٥	١٠٠٢	١٠٠٢	٣٣٠	٢٩٦٥٢
١٩٨٨	٢٠	١١٢٠٣	١١٢٠٣	٣٧	٤٣٧٤	٤٣٧٤	٣٢	٤٣٧٤	٤٣٧٤	٣٢	٤٣٧٤	٤٣٧٤	١٣	١٤٠٢	١٤٠٢	٣٦٠	٣٣٣٣٢
١٩٨٩	٢٤	١١٠٧٤	١١٠٧٤	٢٤	٣١٤٥	٣١٤٥	٣٠	٣١٤٥	٣١٤٥	٣٠	٣١٤٥	٣١٤٥	١٦	١٤٠٢	١٤٠٢	٣٧٧	٣١٦٣٣
١٩٩٠	٢٤	١١٠٧٤	١١٠٧٤	٢٤	٣١٤٥	٣١٤٥	٣٠	٣١٤٥	٣١٤٥	٣٠	٣١٤٥	٣١٤٥	١٦	١٤٠٢	١٤٠٢	٣٨٧	٣١٦٣٣
١٩٩١	٣٣	١١٩١٤	١١٩١٤	٤١	٣٣١١٢	٣٣١١٢	١١١	١٣٣٩٦	١٣٣٩٦	١١١	١٣٣٩٦	١٣٣٩٦	٨٦	٣٨٢٢٧	٣٨٢٢٧	٤١٥	٣٨٢٢٧

المصدر : وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩٠ ص ٥٨

الشكل رقم (١٦)

تطور الطاقة الفندقية
خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩١)



المصدر: وزارة السياحة - السياحة بالأرقام ١٩٩١/٩٠ ص ٥٦

الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) في مجال السياحة

الاهداف الرئيسية للخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٢

تهدف الخطة الخمسية الثالثة الي :

* المساهمة الفعلية لقطاع السياحة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع مثل تحسين العجز في ميزان المدفوعات وزيادة حصيللة الدولة من العملات الاجنبية والحد من مشكلة البطالة والارتفاع بمستوى دخول الافراد .

* الزيادة المستمرة في الاعتماد على المكون لوطنى من السلع والخدمات السياحية بهدف الحد من الاستيراد وتشجيع الصناعات المصرية والمحلية.

* السعى لزيادة عدد السياح ليصل إلى حوالى ٤.٨ مليون سائح في نهاية سنوات الخطة وذلك عن طريق توسيع نطاق السوق لاجتذاب نوعيات جديدة من السياح بفتح أسواق سياحية جديدة لم تكن مطروقة من قبل.

* الاهتمام بالبيئة فى النواحي التالية : (الارض - الجو - مياه)

* الارتفاع بمتوسط مدة الاقامة ليصل إلى (٩ ليالى) وذلك عن طريق العمل على زيادة عوامل الجذب بتحسين وتطوير المناطق السياحية وخلق مناطق جديدة وتزويدها بكافة المستلزمات التي يحتاجها السائح ومحاوله القضاء على عوامل الطرد وذلك عن طريق تقديم الخدمات المتميزة بأسعار تأخذ فى اعتبارها الاسعار المنافسة فى المنطقة المحيطة.

* توفير الطاقة اللازمة لاستيعاب حوالى (٤٢ مليون) ليلة سياحية.

* توفير العمالة الفنية اللازمة حتى نهاية الخطة وتقدر على أساس الاخذ بالمعيار الدولى بالنسبة للعمالة الفندقية وهو (١,٥ عامل) لكل غرفة عمالة مباشرة وبذلك تكون العمالة المطلوبة حتى نهاية الخطة عام ١٩٩٧/٩٦ هى ٦٠.٠٠٠ فرصة عمل مباشرة يضاف إليها حوالى ١٢٠.٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة.

* زيادة حجم طاقة النقل البرى السياحى لاستيعاب (٤,٨ مليون) سائح ويقدر علي أساس أن معدل شغل المقاعد هو ٣٠ راكب / مقعد يلزمهم حوالى ١٦٠.٠٠٠٠٠ مقعد ولما كانت طاقة النقل البرى المتوقع توفيرها مع نهاية الخطة الحالية هى حوالى ٧٢.٠٠٠ مقعد فيكون المطلوب هو حوالى ٨٨.٠٠٠ مقعد.

فان الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) في مجال السياحة.

- تعتمد هذه الخطة علي وضع خطط التحرك للنهوض بالنشاط السياحي وإخراجة من عشرته الراهنة كخطوة ضرورية علي طريق تحقيق هدف إستراتيجي يتمثل في جعل السياحة قاطرة للتنمية الاقتصادية في مصر.

- تنفيذ خطة تسويقية إعلامية وإعلانية شاملة تستهدف تعظيم جانب الطلب علي المنتج السياحي المصري. وفي نفس الوقت تروج الاستثمار والتنمية لمناطقنا السياحية الجديدة

وتطرح مشروعاتها أمام المستثمرين المحتملين في العالم بأسره. أي أنها تحفز جانب الطلب وتوق أيضا لجانب العرض في المعادلة السياحية.

. تحفيز الطلب على المنتج السياحي المصري والارتفاع بمعدلات التدفق السياحي لتترب من المعدلات المحققة في عام ١٩٩٢. الوصول إلي رقم ٣ أو ٤ مليون سائح و٣٩ مليون ليلة سياحية و (٣.٥) مليار دولار كدخل سياحي في آخر أعوام الخطة (١١).

* فكانت الخطة الفرعية اللازمة لتحقيق أهداف الخطة القومية للسياحة على النحو التالي:

* خطة التنشيط السياحي.

* خطة تنمية الموارد بالمناطق السياحية.

* خطة للدراسات.

* خطة للتدريب المهني والفني.

* خطة التشريعات والتبيلات السياحية.

في ضوء هذه الخطط سوف نعرض لخطة التنشيط السياحي في ضوء الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) السياحية

سياسة التنشيط السياحي في ضوء خطة التنشيط السياحي المصري ١٩٩٤

التنشيط السياحي ضرورة أساسية في البنى التحتية العام لسلعة السياحة التي تنطبق عليها عوامل العرض والطلب مثلها مثل أية سلعة أو خدمة مطروحة في أسواق التداول. بل وبعد أن أصبحت محل منافسة لا تتل ضراوة عن تلك التي تتفجر بين منتجي السلع المتماثلة والبديلة، خاصة بعد اتضاح قيمتها والتأكد من أهميتها عالمياً . فالسياحة مخرج رئيسي من الازمة الاقتصادية فصناعة السياحة أصبحت في كثير من الدول مصدراً رئيسياً للعلات الصعبة.

وإذا كانت عملية التسويق والتنشيط السياحي تؤدي من خلال ميزانيات متواضعة، فمصر تمتلك من مقومات وعوامل الجذب السياحي . سواء ثقافي أو ترويجي أو استشفائي أو ديني أو سياحة الشواطئ والصحاري ... الخ ما يعتبر ميزات لا تملكها كثير من الدول المنافسة. التي لا يرقى انتاجها السياحي إلي مثيله في مصر (١٢).

يواجه القطاع السياحي في مصر مشكلة هامة من أهم المشكلات التسويقية التي يواجهها وهي تدني معدل الحركة السياحية القادمة لمصر من مختلف دول العالم وهذا يعود للأسباب الآتية :-

١- عدم وجود استراتيجية تسويقية موضوعية للتنشيط السياحي تتصف بالشمول والتكامل علي المستوي الرسمي يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي في مختلف مراحل العمل السياحي لحل المشكلة السياحية التي تواجهها مصر خلال هذه الفترة.

٢. انخفاض كفاءة المكاتب السياحية المصرية في الخارج وعدم قدرتها علي تطوير أنشطتها التسويقية في الاسواق السياحية الخارجية للأسباب الآتية :-

- قلة عدد العاملين في المكاتب السياحية الخارجية.

- انخفاض ميزانية التنشيط السياحي المخصصة للمكاتب السياحية.

- قلة عدد المكاتب السياحية الخارجية مع نقص المواد الدعائية الاعلانية.

٣. عدم فعالية نشاط التسويق السياحي في مصر للأسباب الآتية :-

- عدم توافر الامكانيات والقدرات التسويقية العالمية في المجال السياحي.

- انخفاض مستوي كفاءة المخطط والبرامج التسويقية السياحية علي مستوي الاجنزة الرسمية.

- عدم تقييم الجهود التسويقية التي تبذلها الاجنزة الرسمية في السوق الخارجي كل فترة زمنية لتحديد المناطق والدول الاكثر احتضانا لتدفق الطلب السياحي منها.

فالتنشط السياحي عملية فنية معقدة، قد تكون أكثر تعقيداً من سواها نظراً لتعاملها مع كتلة من الاحتياجات والدوافع الانسانية. فلما العمل التنشيطي تستوجب التخطيط المسبق لمواقفة وأكثر الثورات ملائمة لتضخيم أصدائه وتحقيق مراميه.

فقامت وزارة السياحة بوضع خطط التحرك للنبوض بالنشاط السياحي وإخراجها من عشرته الراحنة كخطرة ضرورية علي طريق تحقيق هدف إستراتيجية يتشمل في جعل السياحة قاطرة للتنمية الاقتصادية في مصر. فكانت خطة التنشيط السياحي لعام ١٩٩٤ علي النحو التالي (١١) :-

أولاً : أهداف الخطة :

تحفيز الطلب علي المنتج السياحي المصري والارتفاع بمعدلات التدفق السياحي لتتقرب من المعدلات المحققة في عام ١٩٩٢ وهو ٣,٢ مليون سائح وعدد الليالي السياحية ٢٠ مليون ليلة والدخل السياحي إلي أكثر من ٢,١ مليون دولار.

حيث يرتبط بتحقيق هذا الهدف ضرورة الآتي :-

- الارتقاء بمستوي الادوات التشغيلية المستخدمة حالياً واستحداث بعض الادوات الاضافية.

- تكوين مكتبة سعية / مصرية متطورة لخدمة أغراض التنشيط مستقبلاً.

- وضع اطار لحركة منسقة في الخارج تجمع جهود القطاعين الحكومي والخاص.

- استحداث اجندة للمناسبات (الاثريّة . الثقافية . الموسيقية . الرياضية) المصرية يمكن استخدامها في الجذب السياحي.

- فتح أسواق بديلة لم تمارس فيها جهود التنشيط السياحي بشكل مكثف من قبل.

- إبراز عناصر الجذب المتعددة المتوفرة لمصر (المناطق السياحية الجديدة . البيئة الخالية من

التلوث - مضيافية الشعب المصري وانفتاحه علي الاجانب).

- تهيئة فرصة أوسع لعرض خطط التنمية السياحية المصرية والمشروعات الاستثمارية في المناطق السياحية الجديدة علي المستثمرين الاجانب تشجيعاً لهم علي استثمار رؤوس أموالهم في هذه المشروعات.

ثانياً : السياسة التنشيطية في الخطة

تركز محاور السياسة التنشيطية علي مايلي :-

١. تصحيح صورة مصر ووضع احداث الارهاب في اطارها وحجمها الحقيقي.
٢. التوجه للمستهلك مباشرة حيث يقتضي ذلك بطبيعة الحال استخدام وسائل الاعلام الجماهيري MASS MEDIA واسعة الانتشار (التلفزيون - وكالات الأنباء - الصحافة الرئيسية المتخصصة وغير المتخصصة). مع الارتقاء بمستوي مواد تنشيط المبيعات لغة واخراجاً.
٣. تعميق الصلة مع قنوات التوزيع التقليدية (منظمو الرحلات - وكلاء السفر والسياحة - بيوت الحوافر - منظمو المؤتمرات - الجمعيات - شركات الطيران ... الخ).
٤. استخدام اسلوب القوافل السياحية Road Show ذات المكونات المتنوعة.
٥. المشاركة النشطة في المؤتمرات والمعارض السياحية والدولية الهامة.
٦. دعوة الشخصيات السياحية والاعلامية الهامة للاطلاع علي حقيقة الاوضاع المستقرة في مصر والتعرف علي عناصر الجذب السياحي.

ثالثاً : الاطار الزمني والجغرافي للخطة

١. الاطار الزمني : تغطي هذه الخطة فترة عام واحد، يتم التقييم لنتائج التنفيذ دورياً كل ثلاث اشهر. ويتم اختيار توقيتات تكثيف النشاط طبقاً لظروف كل سوق.
٢. الاطار الجغرافي : سوف تنفذ هذه الخطة بصورة مكثفة في الولايات المتحدة الامريكية - المملكة المتحدة - المانيا - ايطاليا - فرنسا - اليابان. مع الاهتمام بالسوق السياحي العربي - مع فتح اسواق جديدة في جنوب افريقيا - شرق آسيا - روسيا وأوروبا الشرقية. فتلك الاسواق واعدة - وهي في نفس الوقت لم تتأثر بنفس الوقت لم تتأثر بنفس القدر، بالصورة السلبية التي خلفتها أجهزة الاعلام الغربي من الاوضاع في مصر.

رابعاً : الميزانية المقترحة بالخطة

الميزانية الاجمالية للخطة، أي حتي نهاية ١٩٩٤ تقدر بـ ٣٦١٩٩٠٠٠ دولار للتنشيط السياحي الخارجي و٢٠ مليون جنيهاً مصرية (أي أن اجمالي الميزانية يبلغ حوالي ٤٢ مليون دولار) حيث سيكون العائد من هذه الميزانية ٨٠٠ مليون دولار.

خامساً : وسائل واساليب التنشيط السياحي بالخطة

١. المطبوعات (خرائط سياحية - دليل سياحي - كتب - ملصقات).

٢. الافلام (افلام اعلانية - افلام تسجيلية للعالم السياحية).

٣. الصحافة (اعلانات مدفوعة الاجر - ملاحق - اعداد خاصة).

٤. المعارض والمؤتمرات (التي تعقد في الخارج).

٥. اجندة المناسبات المحلية (الاثريّة - الموسيقية - الفنية - الرياضية ... الخ).

٦. الزيارات الخارجية والاستضافات.

٧. التوافل السياحية (مكوناتها : افلام - مطبوعات - معروضات أثرية وازياء - منتجات مصرية - هدايا - موسيقى وفولكلور - مأكولات مصرية).

٨. المسابقات تنفذ من خلال وسائل الاعلام والمدارس والجامعات في الاسواق المستهدفة وتكون جوائزها زيارات مجانية لمصر وتدور حول معلومات عن مصر.

بذلك يمكن أن نذهب إلى أن انطباق مواصفات السلع الصعبة الترويج على صناعة السياحة يفرغ ضرورة وحاجة ملحة لقيام عمليات التثقيف والتسويق لها بكفاءة وباستمرارية متصاعدة مع تصاعد حركة السياحة العالمية، وتزايد المنافسة في الاسواق العالمية.

فاذا ما أهذرت الجهود التثقيفية والاعلامية عن جوانب المعروض السياحي انحسرت الأضواء عن السلعة السياحية المراد بيعها وتوارت في طيات النسيان، وتراجع الطلب علينا وانكسح عدده مستهلكينا ، وتفوقت العروض المنافسة عليها.

الخطة الخمسية الرابعة لقطاع السياحة (١٩٩٨/٩٧ / ٢٠٠٢/٢٠٠١)

تحددت أهداف الخطة الخمسية الرابعة لقطاع السياحة على اساس التركيز على محورين اساسيين وردا بالخطة العشرية لقطاع السياحة - وهما :

١ - محور العرض

يقصد بمحور العرض : العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية الفندقية التي تقابل هذا الطلب (الذي يمثل بدوره التثقيف السياحي) عن طريق الاهتمام بوضع الخطط المتكاملة لتلبية المناطق السياحية لخلق انماط سياحية غير تقليدية كالسياحة العلاجية وسياحة السفارى وسياحة الحوافز والمؤتمرات والسياحة البيئية، مع وضع ضوابط لحماية البيئة والموارد الطبيعية.

* وضع برامج متكاملة لحماية البيئة من التلوث والتحكم فيه بكل أشكاله وصوره والحفاظ على الحياة الطبيعية من التدهور والانقراض وتوجيه الاهتمام للموارد الطبيعية لدراسة امكانية الاستفادة منها لخدمة السياحة دون اخلال لطبيعة الموقع أو أحداث خلل بالتوازن البيئي.

* ضرورة أن تكون الدراسات البيئية عنصراً من عناصر أى مشروع سياحي والعمل على حل مشاكل المستثمرين وقد تم وضع استراتيجية لتنمية المناطق السياحية طبقاً للخطة المشار اليها على اساس :

١ - الامتداد السكاني للتنمية السياحية إلى المناطق التي يبا الدولة العناية وهي :

(أ) المنطقة الإدارية شلاتين / حلايب / أبو رماد: .

وذلك بهدف ترسيخ الوجود المصرى بالمنطقة وخلق مجتمع سكانى جديد يقلل من زيادة الضغط السكانى الحاصل فى الاماكن الحضرية القائمة وخلق انماط سياحية جديدة.

(ب) سينا، الشمالية والجنوبية ومدن القنال: .

من خلال المشروع القومى لتنمية سينا، وذلك لاهمية المنطقة بعد التغيير فى طبيعة العلاقات بين دول الشرق الاوسط وما تشمله من فتح الحدود وتأمين حرية الانتقال وبروز ونمو دور شمال سينا كمنطقة تجمع سياحى بصفتها منطقة حدود مشتركة وكمنفذ رئيسى من منافذ الدخول ومعبر إلى المناطق السياحية الداخلية.

(ج) استكمال احتياجات المناطق السياحية التى بدئ فى تنميتها سياحيا مثل منطقة ساحل البحر الأحمر والساحل الشمالى الغربى والوادى الجديد والاقصر وأسوان والمنيا وأسيوط وسوهاج وبعض المواقع فى الدلتا مثل القليوبية والبحيرة وكفر الشيخ والشرقية والمنوفية باستكمال احتياجاتها وذلك بتنميتها من خلال الأطار العام للخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة بدعم الخدمات والمرافق السياحية وأعدادها كمزارات سياحية من خلال تمويل بنك الاستثمار القومى والتمويل الذاتى من الوزارة.

(د) مدن جنوب الصعيد من خلال مشروع تنمية جنوب الصعيد التى عانت لفترات طويلة من الأهمال ذلك بدعم المرافق والخدمات السياحية مع التركيز على المناطق ذات الجذب السياحى العالمى وتهيئتها وأعدادها كمزارات سياحية لتبدو بالمكانة اللائقة بها.

٢ - مساندة اهتمام الدولة بالتراث الثقافى والآثار الاسلامية على مستوى الجمهورية بصفة عامة والقاهرة الفاطمية بصفة خاصة وذلك من خلال الأسهم مع وزارة الثقافة والمجلس الاعلى للآثار فى اظهار الوجه الحضارى للآثار والمناطق الاثرية الاسلامية حتى تبدو فى الصورة اللاتقة بمكانتها مع مراعاة الاهتمام بالبيئة المحيطة بالآثار وارجاعها إلى الصورة التى كانت عليها وقت انشائها.

٣ - الأهتمام بخلق أنماط سياحية جديدة تضاف إلى المنتج السياحى الحالى لجذب أكبر عدد ممكن من السياح الذين يتميزون بالأنفاق العالى مثل سياحة اليخوت - وسياحة الرياضات المائية - والسياحة الصحراوية - وسياحة السفارى - وسياحة المؤتمرات - والسياحة العلاجية - والسياحة البيئية - وسياحة الأبداع الفنى - وسياحة الحوافز - وسياحة التسويق المشتريات والمقتنيات (الشوننج) - سياحة المعارض - السياحة العسكرية - سياحة رجال الأعمال.

٤ - وتقوم الهيئة العامة للتنمية السياحية بتصنيف المراكز السياحية على اساس طرح اولويات لعدة بدائل بين المراكز السياحية الرئيسية وهى تلك التى تستقطب الشطر الأعظم من الحركة السياحية والمراكز السياحية النشيطة وهى المراكز التى تتصف بمقومات خاصة للجذب السياحى وتتمتع بشهرة عالمية تهئ لها سبل النمو السريع والمنتظم والمراكز السياحية الواعدة وهى تلك المراكز التى تملك امكانيات سياحية كبيرة ولكنها غير مستغلة

ثم المراكز الفرعية وهى المراكز المقترحة تنسبنا على نطاق صغير بنا يتوافق مع امكانياتنا.

٢ - محور الطلب :

يهتم قطاع السياحة بتعظيم الطلب السياحى بالارتقاء بمستوى الادوات والاساليب التنشيطية فى مجال الاعلام والاعلان والعلاقات السياحية والدعاية، وذلك من خلال العمل على عدة محاور فرعية تتكامل فى خطة تنشيطية تهدف الى :

- إعادة ترتيب المكاتب السياحية بالخارج وتدعيمها بكوادر جديدة مع تزويدها بمطبوعات وملصقات ووسائل الدعاية المتطورة.

- استخدام أسلوب القوافل السياحية التى شارك فيها الخبراء فى التسويق والعلاقات العامة وعمل الحملات الاعلامية والتسويقية وأيضاً تدعيم الصلات الطبيعية مع منظمى الرحلات ووكالات السفر والسياحة وشركات الطيران لدعم صورة مصر فى الخارج.

- أعداد الكوادر الفنية وتدريب العمالة القائمة فى مجال السياحة مع إدخال الحاسب الآلى ومراعاة استمرار التحديث فيها تحقيقاً لهدف نشر المعلومات السياحية على المستوى الدولى مع ربط المكاتب السياحية فى الخارج ومكاتب الاستعلامات الداخلية فى المحافظات بالحاسب المركزى بالإضافة إلى الاشتراك فى شبكات المعلومات الدولية وغيرها من الانظمة التى ستصبح هى الأساس التسويقى للسياحة المصرية بعد أن اصبحت الثرات السياحية والاعلانات من الوسائل التقليدية فى الدعاية.

- العمل على تنشيط سباحة المؤتمرات عن طريق عقد المؤتمرات المحلية والدولية والمعارض الدولية المتخصصة والحفلات الفنية ذات المستوى الراقى.

جدول رقم (٢)

التقديرات المستهدفة خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢

موضعا بها عدد السياح الليالي السياحية. الإيرادات الطاقة الايروائية. متوسط مدة الاقامة بالليلة. متوسط الانفاق اليومي للسائح

ملاحظات	متوسط الانفاق اليومي بالدولار	متوسط الاقامة بالليلة	الطاقة الايروائية خلال سنوات الخطة بالالف غرفة	الايرادات السياحية بالليار جنيه مصري	الايرادات السياحية بالليار دولار امريكي	عدد الليالي السياحية خلال سنوات الخطة بالليون ليله	عدد السياح خلال سنوات الخطة بالليون	سنوات الخطة الخمسية ٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢
معدل النمو ١٠٪ في عدد السياح سنويا	١٤٣	٦,٨	٨٩	١٤,١٩٧	٤,٢	٢٩,٢	٤,٣	السنة الاولى ١٩٩٨/٩٧
متوسط مدة الاقامة للسائح للخطة الخمسية	١٤٣	٦,٩	٩٩	١٥,٧٥٢	٤,٦	٣٢,٤	٤,٧	السنة الثانية ١٩٩٩/٩٨
	١٤٣	٧,٠٠٠	١١١	١٧,٦٩٧	٥,٢	٣٦,٤	٥,٢	السنة الثالثة ٢٠٠٠/٩٩
	١٤٣	٧,٢	١٢٥	١٩,٩٣٤	٥,٨	٤١,٠٠٠	٥,٧	السنة الرابعة ٢٠٠١/٢٠٠٠
	١٤٣	٧,٣	١٤٠	٢٢,٤٤	٦,٦	٤٦,٠٠٠	٦,٣	السنة الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠١

آثار التنمية السياحية

تتنوع آثار التنمية السياحية في مختلف الأنشطة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي . حيث يظهر ذلك من خلال خطط التنمية السياحية لمصر . ومن أبرز هذه الآثار مايلي :-

الآثار الاقتصادية زيادة الناتج القومي الذي يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية، وخلق الطلب المتجدد على القطاعات الانتاجية الأخرى، كالزراعة والنقل بما يؤدي إلى رفع مستوياتها. تشغيل القوي العاملة، وإتاحة مجالات عمل جديدة لها. تنمية المناطق الجديدة اقتصادياً. إذ توجه السياحة الحديثة إلى المناطق الطبيعية خارج المدن مما يؤدي إلى إقامة مجتمعات عمرانية جديدة تعتمد اقتصادياً على السياحة.. تشجيع الانتاج الوطني ودعم الصناعات الوطنية القائمة.

الآثار الاجتماعية تحسين الصورة السياحية لمصر في الخارج.. زيادة التفاعل الحضاري بين المواطنين والسائحين، مما يترتب عليه إقامة العلاقات الطيبة والتعاون المتبادل بين الدول.. تحجیل الأحياء في مختلف مناطق الدولة، وتنمية التينة الحضارية لفن العسارء انعاش المصنوعات اليدوية، وأحياء التقاليد التي تصلح كعناصر لجذب الحركة السياحية تنمية مشاعر الانتماء الوطني، وربط مناطق الحدود بباقي اجزاء الوطن الآثار البيئية الحفاظ عى الموارد التاريخية والأثرية لمصر. حماية البيئة من التلوث.. تفاعدى انسانعشوائى للمعمران بصورة تنضى على الجمال الطبيعي الذي تتميز به تضاريس مصر الجغرافية (١٣).

ثالثاً : التنمية البيئية فى خطط التنمية السياحية فى مصر :

يجب الاعتراف بانة فى غيبة البيئة الجذابة لن تكون هناك صناعة سياحة ذات قبسة. فعناصر الجذب السياحية كالأحوا لآحوال الحوية كالشمس والنبءاء المنعش من العوامل المنفضلة للتنية السياحية بشكل عام، ويعتبر المناخ عاملاً هاماً فى تنية السياحة. وكذلك المصادر الطبيعية أو الاصطناعية كالجبال والبحيرات والشواطىء والمناظر الطبيعية والمواقع التاريخية والأثرية والثقافية والعمرانية لايمكن أن تتكامل جاذبيتها الا فى ظل بيئة طبيعية مناسبة تمثل قاعدة لازمة لانطلاق العمل السياحي للساهمة فى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعى.

لذلك فان حماية هذه العناصر الاساسية يجب النظر اليه على انه استثمار حتى فى سبيل التنية السياحية وسبب ضرورى لكى يعى المستثمرون واجهزة التنمية السياحية بالظروف البيئية.

فغياب التخطيط وعدم قيام الاجبيزة الرسمية للدولة بواجباتها تاركة للقطاع الخاص حرية التنية السياحية العنوية طبقاً لمتعضيات السوق وحدها ومنطق التفاعل بين الطلب والعرض، قد يترتب عليه بعض الآثار السلبية للتنية السياحية طالما أن هذه الحرية لا تحكسنا ضوابط وقواعد اساسية تحدد مسار التنمية السياحية بما يتفق مع الحماية الواجبة للبيئة (٢).

لم تتضمن خطط التنمية السياحية في مصر علي تعددها، سواء كانت خطة قومية (وهي التي وضعها فريق الخبراء الالمان شتا يجنبرجر) أو خططا إقليمية للساحل الشمالي الغربي وساحل البحر الاحمر وسينا، وبحيرة السد العالي أسلوباً لمواجهة المشكلات البيئية بوضع أسس لحمايتها، وتحقيق التوازن بينها وبين التنمية السياحية في تداخلها مع سائر قطاعات الانتاج والخدمات. باستثناء خطة تنمية سيناء (التي وضعها المكتب الاستشاري الأمريكي ديس أندمور).

أما الدراسة الوحيدة التي تناولت البيئة بالدراسة والتحليل الكافي، فهي الدراسة الهيكلية والسياحية لشمال سيناء (التنمية السياحية والعمرانية في ضوء التخطيط الهيكلي) التي يقوم بها المكتب العربي للتصميم والاستشارات الفنية. مع مكتب الخبرة الامريكي بانيا كيروفورستر (التقرير الأول من اربعة اجزاء) اذ خصصت الجزئين - الثاني والثالث - لدراسة الموارد السياحية من مناخ وطبوغرافيا الارض. الشواطئ البحرية وخصائصها من بحر وترسيب، والتيارات البحرية السائدة. ومصدر المياه المتاحة، والتلوث ومصادره، وأنواع المساحات الأرضية المتاحة وتقييمها، وأنواع الطيور المحلية والمهاجرة، والمعالم التاريخية والحضارية، ثم معايير اختيار المواقع المتميزة للتنمية السياحية في شمال سيناء^(١).

إلا أن الخطة الخمسية (٩٢ - ٩٣ / ٩٦ - ٩٧) أشارت إلى البيئة وضرورة حمايتها والحفاظ عليها من التدهور.

أما الخطة الخمسية الرابعة (٩٧ - ١٩٩٨ / ٢٠٠١ - ٢٠٠٢) كان من ضمن أهدافها الرئيسية

* الأهتمام بالبيئة مع وضع برامج متكاملة لحماية البيئة من التلوث والتحكم في أشكاله وصوره

* أهتمت الخطة بالحياة البرية الطبيعية والحفاظ عليها من التدهور والانقراض.

* اهتمت الخطة بأسلوب وامكانية الاستفادة من الموارد البيئية في مصر المتمثل في البيئة الحضرية - البيئة الساحلية - البيئة الصحراوية - البيئة الريفية في العمل السياحي.

* تبين من الخطة أنه عند إنشاء مشروعات سياحية ضرورة تقديم جدوى بيئية للمشروع

كما سبق يتبين أن الخطة الثالثة والرابعة هي الخطط الوحيدة التي أهتمت بالبيئة السياحية بمصر.

لقد تضمن إعلان مؤتمر السياحة العالمي الذي انعقد بمدينة مانيلا عام ١٩٨٠. والذي دعت اليه منظمة السياحة العالمي ووافقت عليه بالاجماع ١٠٧ دولة - أن الدول في حاجة إلي اعطاء الأولوية لمراقبة استخدام السياحة للموارد البيئية المعتمدة جزءاً لا يتجزأ من التراث الطبيعي من أجل منفعة الأجيال المستقبلية.

وجاء بالاعلان العالمي مايلي: [ان الموارد لسياحية المتاحة في مختلف الدول تتضمن في أن الوقت المساحات الارضية والتسهيلات والخدمات والقيم. وهذه الموارد يجب الايترك

استخدامها بغير رقابة دون أن يترتب علي ذلك مخاطر تدهورها أو حتي تدميرها. واشباع الرغبات السياحية لايجوز أن يوجب الي التضحية بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئية أو بالموارد الطبيعية المعتبرة عناصر الجذب الأساسية للسياحة، أ. بالمواقع التاريخية والحضارية. فكل الموارد السياحية تعتبر جزءاً من التراث الانساني. وعلي ذلك فإن المجتمعات الوطنية . بل وكل المجتمع الدولي . يجب أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان المحافظة عليها وحمايتها].

وترتيباً علي ماتقدم فانه يجب التزام الحزم في أن يتبني التخطيط كل اقليم سياحي أو منطقة سياحية أو مركز سياحي، الاعتبارات البيئية المختلفة، والا يسمح بوضع خطة تنمية سياحية أو تنمية اقليمية متكاملة الا وحماية البيئة جزءاً أساسي من أجزائها، بل إن تنفيذ المشروعات السياحية الجديدة يجب أن يكون في داخل هذا الاطار البيئي، حتي يمكن لمصر أن تحني ثمار التنمية السياحية بشكل يساعدها علي الخروج من المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها.

أن مهمة ايجاد وحماية البيئة المناسبة للتنمية السياحية مهمة معقدة ومتداخلة بعضها. فهي تتطلب جهوداً تنموية مكثفة للمساهمة في ايجاد استراتيجية التنمية الطبيعية الملائمة، ويجب أن تبدأ الدولة التي ترغب في تنمية السياحة من منظور بيئي جرد جميع مقوماتها السياحية وتشخيصها وتصنيفها، ثم تقييمها وفقاً لمعايير موضوعية.

وهذا التقييم يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العمل التحضيري لخطة التنمية السياحية البيئية الشاملة. ويتم وضع هذه الخطة في ضوء السياسة السياحية الشاملة الموضوعة مسبقاً، لكي تكون صمام أ من ضد أي تنمية سياحية عشوائية يمكن أن تسبب أضراراً شديدة للموارد الطبيعية وللموارد السياحية.

والخطة الشاملة للتنمية السياحية في الدولة تضع التقييم الموضوعي ضوابط التوازن بين المصالح السياحية والمصالح العامة الاخرى للدولة من سياسية واقتصادية . وبيئية . واجتماعية وسيكولوجية، حيث تتولي تقسيم الدولة إلي مناطق سياحية يتم تصنيفها وترتيبها بحسب نتائج جرد وتقييم مقومات الثروة السياحية (الموارد السياحية) ، واقامة الإطار اللازم للتخطيط الطبيعي الذي يأخذ في اعتبارة الظروف المناخية والبيئية والأيكولوجية. وتوفير الموانع القانونية والفنية لحماية الأراضي والمشروعات في المناطق السياحية من المضاربات بحيث يتم توزيع التوازن بين استخدامات الارض وقيمتها السوقية في إطار من الواقعية التي يعززها وجود سياسة اقتصادية مستقرة ورسمية . وترسم هذه الخطة السياحية الشاملة لتنمية العرض السياحي. وهي جزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة (١٥)

رابعا: اشتراطات الحفاظ على البيئة في المناطق السياحية

تتهيأ

إن عملية المحافظة على الموارد الطبيعية فى أوسع صورها تعد من أهم أساليب التنمية المتدامة لأهم الموارد الطبيعية التى سوف نحتاج إليها فى حياتنا المستقبلية. والهدف من تحقيق صون الطبيعة إلى تحقيق التكامل بين التنمية والمحافظة على البيئة بمعنى أن التغييرات الإيجابية التى تتم على سطح الأرض إنما تستهدف فى النهاية حماية حياة البشر ورفاهيتهم وهذا يتطلب لصون الطبيعة إلى التعقل فى استغلال الموارد الطبيعية مع الإبقاء على الاختلافات الطبيعية الموجودة على سطح الأرض.

إذا كان الحاضر قد انبثق من الماضى فإن المستقبل يتحدد بصورة أو بأخرى بالواقع الراهن وينبعث منه، كذلك تتحدد الاختيارات المتاحة للإنسان طبعا للظروف الموضوعية التى تحيط به، والتى يتكون منها المجتمع ورصيد المعرفة العلمية المتوافرة عن القوانين التى تتحكم فى الظواهر الإنسانية والاجتماعية تاريخياً وآتياً، والكيفية التى تعمل بها وإمكان توظيفها لخدمة الإنسان.

فإن إقرار استراتيجية لتحسين نوعية الحياة أمر ضرورى فى ظل الواقع البيئى، وأن تحسين نوعية البيئة لا يتأتى إلا فى ظل تنمية متواصلة مستدامة تأخذ فى اعتبارها احتياجات الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

لذلك تبرز أهمية التخطيط البيئى الذى يضع حماية البيئة وصيانتها فى مجال الأولوية عند استخدام موارد البيئة. مما يعزز حتمية الأخذ بهذا النكر البيئى فى التخطيط، حيث يركز على عدة أسس أو معايير يجب أن يلتزم المخطط البيئى لتحقيق أهداف الخطة فالنسبة المتوازنة تحقق درجة من الإنتاجية المعقولة والحماية المعقولة للبيئة فى نفس الوقت - وهى تطلعات مستقبلية - فحماية البيئة السياحية وتنميتها وصيانتها فى ظل التخطيط البيئى يجب أن يكون له الأولوية فى تحقيق الحد الأقصى للإنتاج. إذ أن التنمية بدون حماية للبيئة القاعدة الأساسية للتنمية يكون لها مردودات إيكولوجية سيئة تهدد مسيرة التنمية ذاتها.

تشكل العناصر الطبيعية والحضارية والجمالية للبيئة فى المناطق الطبيعية أهم عوامل الجذب السياحى للمنطقة وعليها يتوقف نجاح واستمرارية صناعة السياحة والترويج بها. وقد وضعت الاشتراطات التالية بهدف الحفاظ على عناصر البيئة لمناطق التنمية السياحية وقيمتها الجمالية المتميزة وضمانا لاستثمارها المتواصل سياحيا وعلى المدى الطويل.

أولا: اشتراطات عامة

* يحظر قتل أوصيد أو جمع أو نقل أو ازعاج الكائنات البرية والبحرية بما فى ذلك الشعاب المرجانية واللافقاريات البحرية المختلفة والأسماك والطيور والثدييات فى المناطق السياحية أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها.

* وضع ضوابط فى المناطق الحساسة التى تتطلب حماية خاصة كالمحميات الطبيعية ومنع أية أعمال أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو اتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الأضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمسئوها الجمالى بمنطقة المحمية.

* إعداد التخطيط العلمى لتحديد المناطق الصالحة للصيد - ومناطق التصوير تحت المياه - وضع مواصفات لشباك الصيد مع منع استخدام المتفجرات لصيد الأسماك للحفاظ على البيض والأسماك الصغيرة.

* يحظر القيام بأعمال من شأنها تعرض الأنواع النادرة للخطر مع انشاء شبكة أمان للتنوع البيولوجى بحيث نصون أكبر عدد ممكن من المجموعات الوراثية وخاصة بالنسبة للأنواع البرية ذات الفائدة الإقتصادية - والأنواع البرية المهددة منها بالإنقراض - حماية الحياة البرية من التدهور نتيجة للملوثات أو تغيير فى الظروف المناخية التى تؤدى إلى تعرض الأنواع للخطر.

* تعزيز الوعى بضرورة صيانة والمحافظة على التنوع البيئى مع الاستخدام غير الجائر للموارد المتاحة دون تغيير جذرى فى نمط الحياة وأسلوبها.

* اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة الفعالة لضبط استخدام الأرض لحماية الموارد السياحية الطبيعية للتمكن من استغلالها على فترات تخطيطية مناسبة فى مراحل لاحقة وتحقق أهداف تطوير البيئة.

* دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية والتجهيزات السياحية بما فيها من ثروات ثقافية وأثرية وتاريخية وبنية تحتية وفاقية.

* القيام بدراسات وبحوث تضع فى اعتبارها مشاكل تآكل والترسيب للشواطىء مع تقدير الأبعاد القياسية لكل شاطىء فى المدى القريب أو البعيد وإمكانيات ومتطلبات البيئة الحقيقية ودرجة الطلب السياحى عليها واحتمالات المنافسة وظروف التسويق بحيث يمكن استغلال تلك الشواطىء بشكل نصون به التنوع البيئى.

* ينبغي شرح الموقع (المراد صونة) وتوضيحه للزوار وهذا العمل شرح الموقع وتوضيح ثرواته سواء للمواطن أو السائح، وقد تكون هذه العملية أكثر خطورة وربما أهمية عن غيرها لأنها

تهدف إلى خلق المواطن الصالح عن طريق تعريفه على تراثه ومواقعه الحضارية، كما أن مردود عملية الشرح لدى الزائر الأجنبي يعود بالنفع الأكيد على الحركة السياحية وتنشيط السفر.

✳ يحظر نقل أنواع الحياة البرية من أماكنها الطبيعية مع ضرورة إقامة محطة لإنتاج وإكثار الأنواع البرية المهددة بالإنقراض في أماكنها الطبيعية، حيث تحتاج هذه الحماية إلى النظم البيئية التي تعاون تلك الأنواع على التطور والمعيشة والتكاثر بصورة منتظمة ومستمرة.

✳ يحظر القيام بأية أعمال أو أنشطة أو إجراءات يمكن أن ينتج عنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حالياً أو مستقبلياً اتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الأضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو بمستواها الجمالي أو تلويث التربة أو المياه أو الهواء في منطقة المشروع.

✳ رسم الخرائط البيئية للموارد الطبيعية لتسجيل الموارد الطبيعية مكاناً ونوعاً وحجماً، لغرض وصنع أولويات وأساليب ترميمها وصيانتها وحسن استغلالها ومعالجة الآثار السلبية لتحقيق تنمية بيئية سياحية متميزة.

✳ يحظر إقامة أية منشآت سياحية في المناطق التي تشكل بيئات طبيعية فريدة أو نادرة سواء بحرية أو شاطئية أو برية سواء كانت تلك البيئات في إطار محمية طبيعية أو خارجياً أو التي تعتبر بيئات رئيسية لأنواع النباتات والحيوانات النادرة أو المهددة بالإنقراض المدرجة في قوائم الإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN Red Data List) أو قوائم تلك الكائنات التي تصدرها جهات الاختصاص في مصر.

✳ يحظر استخدام تكنولوجيا تقليدية فلا بد من اختيار الوسائل التتبية الملائمة لحماية البيئة وتكون مواصفاتها على النحو التالي :

✳ ذات المخلفات المحدودة قليلة التلوث

✳ تعتمد على استخدام موارد وتدوير المخلفات، بما في ذلك مخلفات الزراعة والصناعة

✳ تستهدف زيادة كفاءة استخدام الطاقة والإستفادة من موارد الطاقة المتجددة.

✳ تحديد الأسلوب الأمثل لمعالجة التلوث مع تطوير الوسائل الحالية.

✳ يحظر استخدام الفكر التقليدي في التخطيط للمناطق الطبيعية مع ضرورة إقامة الإطار اللازم للتخطيط الطبيعي الذي يأخذ في اعتباره الظروف المناخية والبيئية والأيكولوجية وتوفير الموانع القانونية والفنية لحماية الأراضي والمشروعات في المناطق السياحية من المضاربات.

✳ ضرورة التقييم البيئي من أجل حماية المعالم السياحية والطبيعية والمحافظة عليها وهي أول خطوة من خطوات التنمية السياحية فهذه المعايير لا تتوقف فقط على الظروف الطبيعية والبيئية

التي تقع في إطار الموارد السياحية. لذا يجب ابراز الأهمية القائمة للمورد السياحي، وفي علاقته بالمكان والزمان المطلوين لإمكان استغلاله.

اشتراطات الحفاظ على البيئة عند انشاء مشروعات السياحة والترويج

يقدم لكل مشروع دراسة تفصيلية لاثاره المتوقعة على البيئة تشمل : -

* تقديم دراسة -- أولية تأخذ في اعتبارها عند وضع خطط سياحية أو ترويجية نتائج هذا الاستخدام، هل سيظل النظام الأيكولوجي ثابتا دون تغير يذكر بما يضمن استمرار نفس معدلات النظام الأيكولوجي.

* وصفا للمشروع ومكوناته والإطار القانوني والإدارى له.

* وصفا للعناصر البيئية فالمنظومة الطبيعية الحية وغير الحية البحرية والبرية القائمة فى منطقة المشروع تشمل خرائط لتوزيع التجمعات الرئيسية للشعاب المرجانية وكشافتها وتنوعها وكذلك تعريفا للبيئات البحرية الأساسية وتوزيعها فى منطقة المشروع. كما يتضمن تحليلا بيئيا تفصيليا على امتداد عدد من القطاعات الطولية المتعامدة مع الشاطئ (بمعدل لا يقل عن قطاع واحد لكل ٢٥٠ م من خط الشاطئ).

* وصفا لعناصر المنظومة الاصطناعية الموروثة والمعصرية.

* وصفا لعناصر المنظومة الإجتماعية والإقتصادية لحفظ التراث البشرى بالمنطقة.

مع ضرورة تفهم المخطط لعادات وتقاليد أهل المنطقة قبل أن يضع الخطة، حتى لا تأتى الخطة متعارضة مع هذه العادات والتقاليد وخاصة الرباط الروحى بين الطبيعة والسكان.

* تقديم دراسة تفصيلية للآثار المتوقعة وحجمها على البيئة لمكونات المشروع المختلفة فى كل مراحل الإنشاء والتشغيل، وتقيم حدود الضرر المتوقع حدوثه فى البيئة.

* تقديم وصف تفصيلى للاجراءات الوقائية اللازمة لتجنب أو الحد من الآثار السلبية للمشروع ومكوناته على المنظومات البيئية.

مرحلة تخطيط المشروع (١٦)

أولا : اشتراطات تخطيطية

* يحظر القيام بأية تعديلات فى الخطط الطبيعية للشاطئء بتكسير أو ازالة الشعاب المرجانية سواء بالردم أو التجريف أو اقامة المنشآت عليها.

* يحظر اقامة أية منشآت داخل البحر بما فى ذلك مناطق المد والجزر ويمكن أن يستثنى من ذلك المراسى الدائمة والمؤقتة فى حالات الضرورة وذلك بعد تقديم دراسات الآثار البيئية لها والتي تضمن اتخاذ الإحتياطات الكافية للحد من الأضرار البيئية ويفضل أن تقام المراسى فى

المناطق الخالية من الشعاب المرجانية ولا بد أن يراعى فى تصميمنا ألا تعوق حركة الكائنات الحية أو التيارات البحرية.

* يحظر إقامة أية منشآت دائمة على بعد يقل عن ١٠٠ متر من أعلى مد، فيما عدا المناطق التى يصدر بها قرارات وزارية.

* يراعى ألا يقل حرم الطريق العام للواصل للموقع عن ٥٠ متراً متناه من طبان الطريق طبقاً لتعليمات الهيئة العامة للطرق والكبارى.

* يراعى رصف جميع الطرق داخل المنشأة السياحية.

* يراعى تقدير الكثافة البنائية بحيث ألا تزيد الكثافة البنائية عن ٤٠٪ من إجمالى مساحة الموقع بإجمالى سطح الطوابق المبنية بالنسبة إلى إجمالى سطح الموقع).

* أقصى ارتفاع للمنشآت التى تقام على بعد ١٠٠ متر من أعلى مد هو ارتفاع طابقتين وبحد أقصى ٧ أمتار ويقدر أقصى ارتفاع لباقي المباني بالموقع بثلاثة طوابق بحد أقصى ٩ أمتار ويستثنى من ذلك المنشآت ذات الطبيعة الخاصة (المآذن وخزانات المياه) شريطة الحصول على موافقة الهيئة العامة للتنمية السياحية.

* لا تزيد الطاقة الإستيعابية المقيمين والزائرين عن ٥ أفراد لكل متر طولى من واجهة البحر و١٥٠ متراً مربعاً للفرد من سطح الأرض - و١٥ متراً مربعاً للتردد من الشاطئ - و٣٠ متراً مربعاً للفرد من الأماكن المفتوحة.

* لا تزيد نسبة اشغال المباني المسقوفة الثابتة عن ٢٠٪ من إجمالى مساحة الموقع.

ثانياً : اشتراطات الصرف الصحى

١- يجب أن يتم جمع ومعالجة والتخلص من مياه الصرف الصحى بطريقة لا تسبب فى الأضرار بالصحة العامة أو مضايقة المتواجدين بالمنشآت السياحية أو الأضرار بالبيئة.

٢- يحظر صرف نواتج الصرف الصحى الخام أو المعالجة السائلة أو الصلبة على البحر مباشرة.

٣- يراعى فى جميع منشآت معالجة الصرف الصحى أن تكون خارج نطاق الرؤية ويفضل أن تكون فى مناطق منخفضة وأن تحاط بحاجز من الأشجار المناسبة وألا تقل المسافة بينها وبين الطريق الرئيسى أو المنشآت السياحية عن ٥ كم.

٤- يراعى ألا تقل المسافة بين أحواض المعالجة اللاهوائية والطريق العام أو مناطق التنمية السياحية عن ١ كم.

٥- لإعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة فى أغراض الري يجب أن تتوافر بينا المعايير الآتية :-

أ- المعايير الواجب توافرها لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لأغراض التشجير فى المناطق التى لا يتواجد بها النزلاء.

١- ألا يزيد الأكسجين الحيوى المتص (BOD5) عن ٣٠ جزء فى المليون.

٢- ألا تزيد المواد العالقة (S.S.) عن ٣٠ جزءاً فى المليون.

٣- ألا يقل الكلور المتبقى عن ٠,٥٠ جزء فى المليون.

وللوصول إلى هذه المعايير يجب أن تعالج مياه الصرف الصحى بطرق المعالجة الابتدائية والثانوية المناسبة وعلى أن تعقم بالكلور بعد ذلك.

ب- المعايير الواجب توافرها لإعادة استخدام مياه الصرف الصحى لأغراض رى المسطحات الخضراء والأشجار فى مناطق يمكن تواجد النزلاء فيها.

١- ألا يزيد الأكسجين الحيوى المتص (BOD5) عن ٢٠ جزء فى المليون.

٢- ألا تزيد المواد العالقة (S.S.) عن ١٥ جزءاً فى المليون.

٣- ألا يزيد العدد للبكتريا القولونية عن ١٠٠ / ١٠٠ ملليمتر.

٤- ألا يقل الكلور المتبقى عن ٠,٥٠ جزء فى المليون.

وللوصول إلى هذه المعايير يلزم أن تعالج مياه الصرف الصحى بطرق المعالجة الإبتدائية والثانوية والثلاثية المناسبة وعلى أن تعقم بالكلور بعد ذلك.

ثالثاً: اشتراطات التخلص من المخلفات الصلبة

يتم جمع المخلفات الصلبة فى حاويات مغطاة والتخلص منها بطريقة الردم على أن تحاط منطقة الردم بهجروف ترابية لمنع نظاير القمامة وأن تكون على بعد كافى من الطريق الرئيسى ومناطق التنمية السياحية والترويحية للمحافظة على جمال المنطقة.

رابعاً: اشتراطات مياه الشرب

١- يراعى أن تكون جميع المنشآت الخاصة بمعالجة مياه الشرب خارج نطاق رؤية السائح والزوار بقدر الإمكان.

٢- فى حالة استخدام أنظمة تحلية المياه عن طريق الانتشار الأسموزى العكسى أو التكثيف يفضل أن يتم صرف المحلول الملحى المتبقى عن طريق آبار شاطئية أو برك تبخير بعيدة عن الشاطيء كما يمكن أن يسمح بصرف هذه المحاليل فى البحر على أن يراعى أن تعد أنابيب التصريف مدفونة تحت رمال القاع ويكون صرف المحلول من امتدادات رأسية منها على بعد لا يقل عن ١٠٠ متر من مناطق الشعاب المرجانية وفى مياه لا يقل عمقها عن ١٥ متراً.

٣- يفضل الحصول على مياه التحلية من مصادر جوفية أو من آبار شاطئية ويمكن استعمال مياه البحر على أن يراعى عند وضع أنابيب المأخذ أن تدفن في رمال القاع (فيما عدا فتحة المأخذ) في منطقة خالية من الشعاب المرجانية.

في حالة تغذية المنشآت السياحية بالمياه من مصدر خاص يجب أن تتوافر المعايير الآتية في هذه المياه : -

أ - المعايير الكيماوية

- * الأس الهيدروجين PH ٧,٠ - ٨,٥.
- * اللون (درجة) لا يزيد عن ٥,٠
- * الطعم غير متفر.
- * الرائحة غير متفرة.
- * العكارة JTU لا تزيد عن ٥,٠
- * اجمالي المواد الذائبة لا يزيد عن ٥٠٠ جزء في المليون.
- * اجمالي العسر لا يزيد عن ١٠٠ جزء في المليون.
- * الكالسيوم لا يزيد عن ٧٥ جزء في المليون.
- * المغنسيوم لا يزيد عن ٥٠ جزء في المليون.
- * الكلوريد لا يزيد عن ٢٠٠ جزء في المليون.
- * الكبريتات لا تزيد عن ٢٠٠ جزء في المليون.
- * الحديد لا يزيد عن ١٠,٠ جزء في المليون.
- * المنجنيز لا يزيد عن ٠,٠٥ جزء في المليون.
- * النحاس لا يزيد عن ٠,٠٥ جزء في المليون.
- * الزنك لا يزيد عن ٥,٠ جزء في المليون.
- * الفينول لا يزيد عن ٠,٠٠١ جزء في المليون.

ب - المعايير البيولوجية

المياه المعالجة والمعقمة بالكلور :

- ١- يجب ألا تحتوى ٩٥٪ من العينات (١٠٠ ملليمتر) المأخوذة خلال عام على أى بكتريا قولونية.

٢- يجب ألا تحتوي أى عينة على (E.Coli).

٣- يجب ألا تحتوي أى عينة على أكثر من ١٠ بكتريا قولونية.

٤- يجب ألا توجد بكتريا قولونية فى أى عيتين متاليتين.

المياه الجوفية غير المعالجة :

ألا يزيد العد الاحتمالى للبكتريا القولونية فى أى عينة عن ١٠٠ / ٥ ملليستر.

خامسا : اشتراطات مرحلة الإنشاء

١- يتم تحديد مواقع مناطق التثوين ومكاتب وأماكن اقامة العاملين فى الموقع بعد موافقة البيئة العامة للتنبة السياحية على أن تزود بمرافق الصرف الصحى المناسبة والتي لا تسبب تلوثا للبيئة.

٢- يتم التخلص من مخلفات البناء المختلفة وكذلك مخلفات العاملين فى الموقع فى المناطق المخصصة لذلك بحيث لا تسبب تلوثا للبيئة.

٣- يعتبر المشتر مسؤولا عن التزام جميع العاملين فى موقع منشآته السياحية اشتراطات الحفاظ على البيئة.

سادسا : اشتراطات مرحلة التشغيل

١- يعتبر كل مشتر مسؤولا عن التزام العاملين والزائرين لمنشآته السياحية بمراعاة اشتراطات الحافظ على البيئة.

٢- يعتبر كل مشتر مسؤولا عن المحافظة على نظافة منشآته السياحية والأراضى التابعة ليا بما فيه الشاطيء وعليه توفير التدابير اللازمة للتعامل مع المخلفات الناتجة عن الأنشطة السياحية المختلفة وفقا للاشتراطات المشار إليها عليه.

٣- يحظر قتل أو تدمير أو جمع الشعاب المرجانية أو المحاربات أو صيد الأسماك فى منطقة المشروع.

٤- يحظر ربط القوارب فى الشعاب المرجانية.

٥- يحظر القاء القمامة أو أى مخلفات أخرى فى البحر.

ثانيا : تقييم المردود البيئى للمشروعات التنموية

المردودات البيئية هى التغيرات التى تحدث فى الظروف البيئية أو أى استحداث لظروف بيئة

جديدة، بصرف النظر عن مدى سلبية أو إيجابية ذلك وتكون ناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن القيام بإجراءات معينة. (١٧)

من ذلك يعرف المردود البيئي بأنه أى تغير فى الظروف البيئية - مفيدة أو ضارة - أو ظهور ظروف بيئية جديدة نتيجة مشروع أو مشروعات معينة وعملية تقييم المردودات البيئية هى عملية تقييم نتائج المشروع المقترح أو المشروع الذى تم تنفيذه بالفعل (الإيجابية السلبية) وسبل تجنب أو التقليل من الآثار السلبية للمشروع. (١٨)

فالتقييم إذا هو حكم مبنى على الدراسة وتحليل أبعاد وجوانب الموضوع ذات العلاقة بهدف إصدار قرار معين إستناداً إلى ضوابط ومعايير معينة. وبذلك يكون التقييم لاحقاً للدراسة وسابقاً لاتخاذ قرار بالاستمرار أو إعادة النظر أو التوقف. (١٩)

ومما لا شك فيه أن المشروعات التنموية وإن اختلفت فى طبيعتها لها تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة بعناصرها المختلفة (مياه - هواء - أرض... الخ) وبالتالي على صحة الإنسان، ولهذا فإن دراسة المردود البيئي وتقييمه يعد من الأمور الهامة فى مرحلة التخطيط حيث تستعرض البدائل المختلفة ويتم اختيار البديل الذى يمكن تحمل عقباته البيئية وبالتالي يعتبر جزءاً من عملية اتخاذ القرار.

ويوضح شكل رقم (١٢) العلاقة بين مشروعات التنمية باختلاف أنواعها وما يترتب عليها من أضرار بيئية مختلفة.

والشكل رقم (١٨) موقع دراسات المردود البيئي فى إطار القوانين المعمول بها فى ج. م. ع.

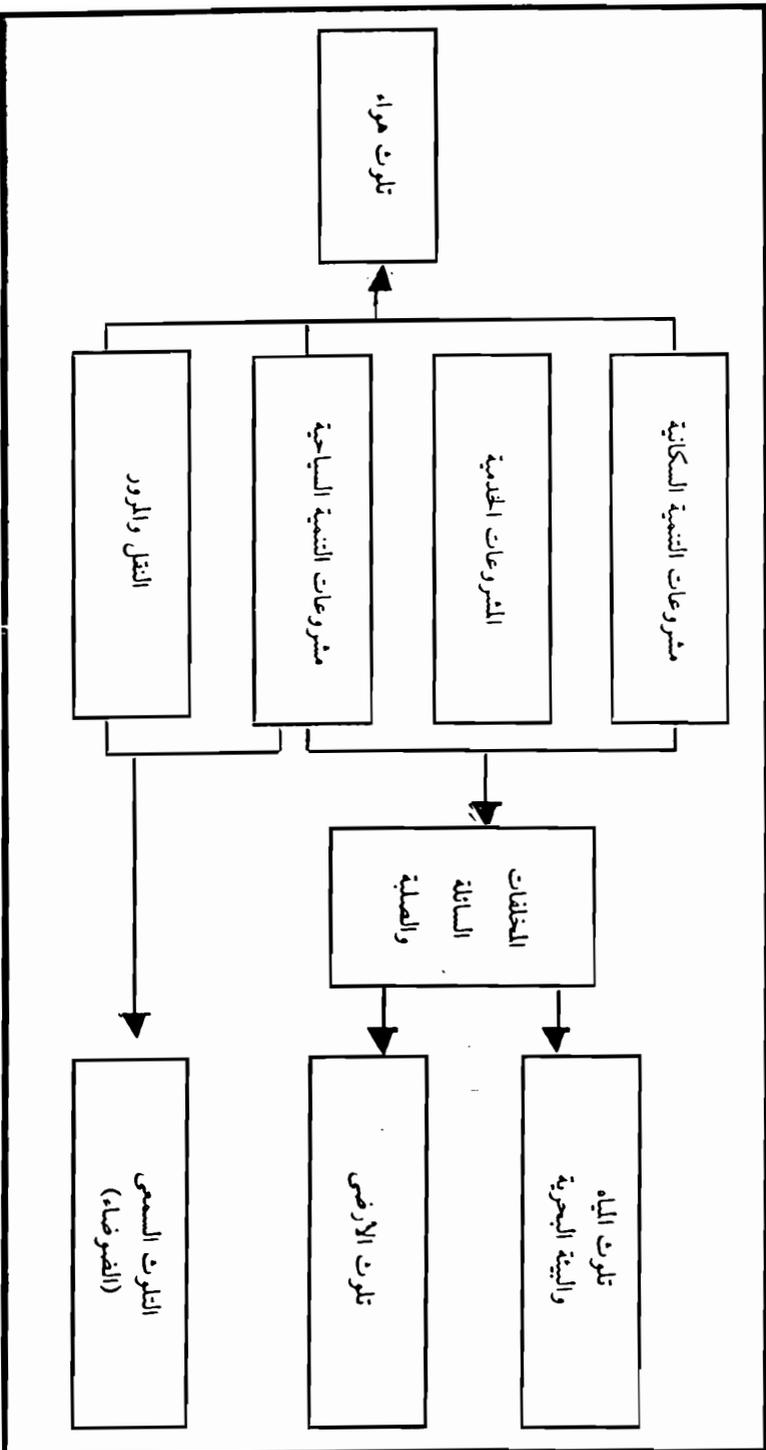
فتقييم المشروعات يتم فيه تحليل وإجراء مراجعة شاملة لكل جوانب المشروع لوضع الأساس السليم لتنفيذ المشروع واتخاذ القرار الصائب فى هذا الاتجاه. ويعتمد هذا الطور على مرحلة الإعداد ودراسة الجدوى السابقة فكلما كانت جيدة سهلت مهمة التقييم.

فالتقييم البيئي وحده يظل محدوداً ما لم يتم إدخال نتائجه على الوجه المناسب ضمن نظام يمكن بواسطته إدارة التنمية السياحية. وتختلف أشكال إدارة التنمية بالنسبة لاستخدامات الأرض، وإنشاء وتشغيل المشروعات السياحية بين منطقة ومنطقة أخرى. غير أن المتطلبات الأساسية لتكامل تقييم الأثر البيئي هى وجود - أو استحداث - الأتى :-

- إجراءات ادارية لاستعراض مقترحات محددة للتنمية.

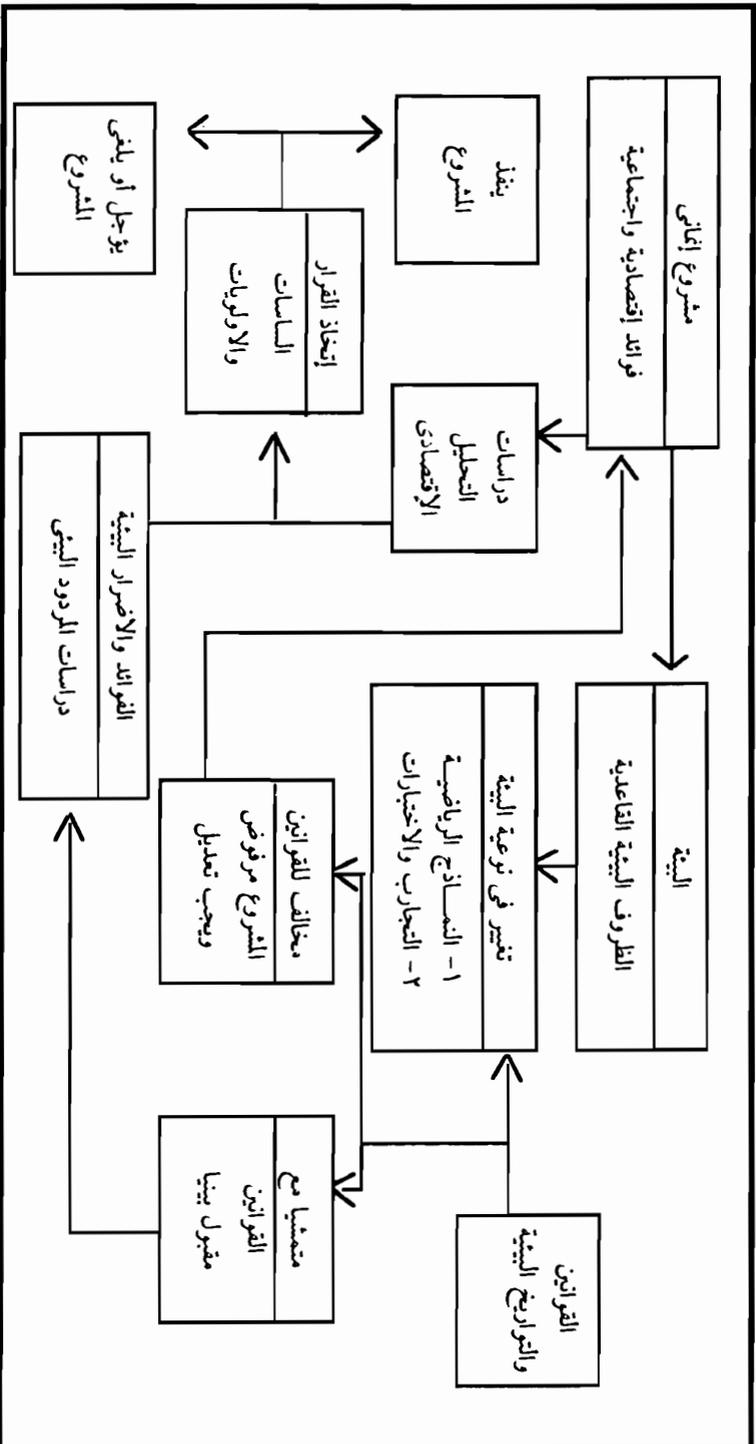
- سلطات قانونية لطلب المعلومات الضرورية.

الشكل رقم (١٧)
 العلاقة بين مشروعات التنمية باختلاف أنواعها
 وما يترتب عليها من أضرار بيئية مختلفة



التكامل رقم (١٨)

موقع دراسات المردود البيئي في إطار القوانين المعمول بها في ج.م.ع



- سلطة فرض شروط تنصل بالتنمية، تشمل شروط تحديد الموقع وتعيين المعايير البيئية وتوفير تدابير الحماية المناسبة للبيئة.

ظهر مصطلح تقييم الآثار البيئية للمشروعات التنموية منذ بداية السبعينيات نتيجة للإهتمام العالمى بمشاكل البيئة، وزيادة الحاجة إلى ضرورة تقديم نوع معين من التقارير عن التغيرات البيئية المصاحبة للمشاريع الإنمائية حتى يمكن لمتخذي القرارات الارتكاز عليها فى الإختيار بين المشاريع وبدائلها المتعددة.

ومن هنا كانت الحاجة إلى إجراء نوع معين من التحليل الموضوعى من أجل إيانة وقياس الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة لتنفيذ المشاريع والبدائل المتاحة لذلك.

فتقييم الآثار البيئية للمشاريع تعني : «بأنها عملية يتم بمقتضاها بيان ووصف وتقدير أهم الآثار المحتمل حدوثها على البيئة نتيجة مشروع أو اتخاذ قرار معين». (٢٠)

يتبين من ذلك ضرورة أن يكون التقييم ديناميكيا قادرا على تحديد وتغيير الأولويات، ويتيح أقصى حد من الإختيارات. وينبغي أن يعمل مع افتراض أن مشروعات التطوير عند أى مستوى يمكن أن تحدث فى البيئة آثارا معاكسة.

فعملية تقييم الآثار البيئية للمشروعات التنموية وسيلة تجعل تخطيط المشروعات وتصميمها على نحو أفضل ويجب أن تكون عملية التقييم البيئى عملية مستمرة أثناء تنفيذ وتشغيل المشروع ومقارنتها بحالة البيئة قبل المشروع. فعملية التقييم تحدد الطرق التى تقلل من التأثير المعاكس والعمل على زيادة الفوائد البيئية إلى الحد الأقصى من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب أو الحد من الآثار السلبية للمشروع. (٢١)

ثالثا: الغرض من تقييم المردودات البيئية :

الغرض الأساسى هنا هو التعرف على الآثار المحتملة للمشروع السياحى على البيئة الطبيعية الإجتماعية الإقتصادية.

فالغرض من تقييم المردود البيئى هو ضمان أن خيارات التنمية تعتبر سليمة بيئيا ويمكن تحمل عقيباتها وأن هذه العقيبات تم تحديدها والتعرف عليها فى المراحل الأولى من الدراسة وتم أخذها فى الإعتبار فى مراحل التصميم التالية لتقليل تأثيرها وعواقبها البيئية.

وهناك غرض آخر من إجراء التقييم هو المساعدة على صنع القرارات. وينبغي أن يحقق هذا الهدف عن طريق تقديم تحليل واف للتفاعل المحتمل بين المشروعات التنموية وبيئتها الطبيعية

والاجتماعية والإقتصادية. ويجب تقديم هذه الدراسة فى شكل يتيسر فيه لدى صانعى القرار.

ويستلزم هذا ضرورة تحليل وتحديد إطار دراسة للموضوع. وغالباً ما تكون هذه الدراسة مركبة وضخمة كى تنسر عن موجز واضح ومباشر للآثار البيئية النامية، يتضمن بدوره وضماً لكيفية توقف هذه الآثار على الاختيار بين عدد من المواقع المختلفة. وهناك عدة اعتبارات خاصة يجب أن تتبع، وهى على النحو التالى :

الاعتبار الأول : أنه ينبغي بذل كل محاولة ممكنة لتركيز التحليل على الجوانب الآثار البيئية التى ينتظر أن تكون ذات أهمية فى اتخاذ القرار النىائى، عن طريق وضع حدود لمجال الدراسة، ومدى العملية وبدائل تحديد المواقع الشتر فيها وما إلى ذلك.

الاعتبار الثانى : ضرورة دمج عمل مختلف خبرات الإحصائيين المشتركين فى الدراسة فى جميع المراحل. وبطبيعة الحال يلزم اجراء الدراسة على أساس علمى باستخدام نهج متكامل وهو ما يؤدي إلى اقلال المدة الزمنية المطلوبة للدراسة إذا ما عملت المجموعات المتخصصة فى عزلة عن بعضيا. كذلك فإن المنهج المتكامل فى العمل يؤدي إلى تخصيص المزيد من الوقت للتعرف على مجالات المشكلات وتقييم أهمية التوقعات على أساس جماعى. (٢٢)

وللتقييم البيئى العديد من الفوائد يمكن إجمالها فى الآتى :-

- ١- تعريف المشروع الجارى استعراضه، بما فى ذلك الإشارة إلى أى أنشطة مرتبطة به.
- ٢- دراسة الجوانب البيئية للمشروع فى مراحل المبكرة وبطريقة عملية.
- ٣- ذكر أى ملامح بيئية خاصة ينبغي على الدراسة أن توجه ليا بصورة خاصة بسبب طبيعة الموقع المقترح للمشروع (المناطق الحساسة بيئياً).
- ٤- وضع الاحتياطات الكافية قبل تنفيذ المشروع لتقليل الأضرار البيئية.
- ٥- وضع البرامج التخطيطية والتصميمات بناء على الاحتياجات الموضوعية.
- ٦- تقليل التكاليف وتجنب تأخير تنفيذ المشروعات نتيجة لمواجهة مشاكل بيئية غير متوقعة.
- ٧- تحديد المنظمات أو المصالح التى ينبغي استشارتها لوضع الحلول العلمية لمواجهة المشاكل البيئية التى قد تنجم عن مثل هذه المشروعات. مع تقديم مساهمة مفيدة فى مسألة تقييم الأضرار والفوائد المترتبة على الآثار البيئية.

٨- الحصول على الآراء الشعبية فيما يتصل بالمزايا النسبية بالقرارات البديلة حول المشروع فيما يتعلق بتحديد موقع المشروع.

٩- تطوير الكفاءات البيئية الواعية التي يكون لها دور فعال في تحسين البيئة ونشر الوعي البيئي.

١٠- تقديم التقييم البيئي الكامل بعد اتمامه، مصحوباً بأى مساهمات مفصلة تقدمها المنظمات الأخرى، مع تغطية الجوانب المتعلقة باختيار موقع المشروع وبدائل التصميم المتاحة.

وعادة تشمل دراسات المردود البيئي للمشروعات (المشروعات السياحية) تحديد ما يلي :-

١- الوضع البيئي الحالي.

٢- المردود البيئي المحتمل المباشر وغير المباشر.

٣- مقارنة بيئة غمطية للبدائل المختلفة من حيث الموقع والتقنية والتصميم المقترح.

٤- وضع خطة عمل للإجراءات التصحيحية لتجنب أو تقليل التأثير البيئي.

٥- وضع تصور للإدارة البيئية والتدريب.

٦- مراقبة التأثير الفعلي لهذه المشروعات بعد الإنشاء على البيئة. (١٩)

رابعا : عناصر ومكونات عملية دراسة التأثيرات البيئية

تشتمل عملية دراسة التأثيرات البيئية على العناصر الآتية :-

١ - فريق الدراسة :

تتطلب دراسة تقدير الآثار المحتملة لأى مشروع إلى خبرات تخصصية على درجة عالية من الكفاءة فى المجالات البيئية المختلفة مع استخدام مهارات الخبرات فى مجالات وتخصصات عملية وفنية مرتبطة بالجوانب المتعددة للبيئة. وعادة فإن خبرة أى فرد لا يمكن أن تغطى للمجال الواسع للخبرات المطلوبة.

ويتضح ذلك من المفهوم السابق للبيئة ومن تقسيم المنظومات البيئية إلى منظومة طبيعية ومنظومة اجتماعية ومنظومة اصطناعية.

فالباحث فى دراسة التأثيرات البيئية قد لا يتعدى حدوداً معينة، بينما يمكن لفريق متكامل من الخبراء المتخصصين من ذوي النظرة الشمولية للبيئة إنجاز هذا العمل فى وقت اسرع وحصد أقل وبالتالي تكلفة أقل ويمكن لفريق العمل هذا الاستعانة ببعض الخبرات الخارجية أثناء العمل

لبعض الوقت وهو ما يتيح خيرة أوسع ونظرة اشمل للدراسة. فيتعاون الخبراء كضيق يتم في داخله تبادل الآراء بينهم بحرية كاملة، حيث أن وظيفتهم هي دراسة وتقدير وفيرة الآثار البيئية المحتمل وقوعها، ولكن من المحتمل أن تطلب أراؤهم في الغالب حول أهمية أو قيمة مختلف الآثار. ومن خلال العمل الجماعي يكون أفراد الفريق اقدر على أن ينجزوا فيما بينهم عرضاً متوازناً في تقديرهم النهائي . (٢٢)

٢ - أنشطة المشروع :

تحديد وتوصيف الأنشطة التي يتضمنها المشروع القائم أو المزمع إقامته (تحت الدراسة) فالهدف من ذلك توفير خط أساسى يمكن فى ضوءه تقدير الآثار المحتملة للمشروع.

٣ - العناصر التي تتأثر بالمشروعات :

حصر وتحديد العناصر البيئية الممكن أن تتأثر بالمشروع أو النشاط المقترح، وينبغي أن يتضمن أهمية كل عنصر بيئى مثل (الهواء - الماء - التربة - الموارد الطبيعية .. الخ) بالنسبة لمنطقة المشروع المقترح واحتمال حدوث آثار شديدة عليه فى الأساس فى تحديد البيانات اللازمة ومدى دقتها. وقد يستلزم الحصول على هذه البيانات إجراء تقديم وصف مناسب لنوعية الهواء فى المنطقة - فى حالة وجود أى معلومات أساسية - تطبيق برنامج لمراقبة تلوث الهواء مدة لا تقل عن سنة لذا يكون من الضرورى السماح بوقت كاف لاستكمال هذه الدراسات خاصة حين تكون البيانات المتاحة قليلة جداً.

٤ - قياس التأثيرات على العناصر البيئية المختلفة :

أن الخصائص الهامة لدراسة الآثار البيئية للمشروعات تنحصر فى الأتى :-

- تنوع عناصر الدراسة (سبق الإشارة إليها) مع احتواء كل عنصر على مجموعة من المكونات.

- تنوع التأثيرات فمنها التأثيرات المباشرة وغير المباشرة وغير المحسوسة.

- صعوبة التقدير الكمي لمختلف أنواع التأثيرات خاصة التأثيرات غير المباشرة وغير المحسوسة مما يستلزم طرقاً مقبولة للتقييم.

ومن الطرق المقبولة للتقييم طريقة القياسات بالأوزان Weighed Score والتي تعتمد على :

١- اعداد قائمة شاملة بالمؤثرات الأساسية والفرعية التي يعتد أنها هامة للتقييم وذلك لكل عنصر من عناصر الدراسة.

٢- تحديد المدى القياسى لمؤثرات العناصر البيئية (من صفر إلى ١٠٠ مثلا).

٣- اعطاء أوزان نسبية لكل مؤثر تعكس الأهمية النسبية لهذا المؤثر فى المدى القياسى المحدد، ويفضل هنا الرجوع لأراء الخبراء فى هذا المجال باستخدام إحدى طرق مجموعات النقاش Group Discussia وبنيا طريقة دلفى Delphi.

٤- تجميع المؤثرات الخاصة لكل عنصر من عناصر الدراسة فى مؤثر واحد يعكس حالة هذا العنصر وذلك * قبل إتمام المشروع المزمع إقامته. * وبعد إتمام المشروع.

ومن ثم تم تحديد الفرق وبالتالي الآثار المترتبة على تنفيذ المشروع. وبهذه الطريقة يمكن اخضاع كل بديل من بدائل المشروع لقياس بيئى واحد ومن ثم مقارنته بصورة مباشرة مع البدائل الأخرى.

ومن الأدوات المستخدمة أيضا فى تقييم الآثار البيئية للمشروعات قوائم الفحص والمراجعة فالأسباب التى تعود إلى استخدام قوائم الفحص والمراجعة عديدة وهى على النحو التالى :-

١- تتميز هذه الطريقة بالبساطة وسهولة القيام به خاصة فى ظل أوضاع الدولة النامية وما يتميز به من قصور شديد فى قاعدة البيانات.

٢- محدودية عامل الوقت الذى يتيح لإعداد مثل هذه الدراسة.

قائمة الفحص والمراجعة : هى طريقة يتم بمقتضاها حصر الآثار البيئية المختلفة والمحتمل حدوثها كنتيجة لإجراء معين أو لإقامة وتنفيذ مشروع ما

وغالبا ما يتم الأثر البيئى لإجراءات شديد بشكل وصفى أو نوعى وليس بشكل رقمى فغالبا ما ينحصر الأثر البيئى بكونه مفيداً أو غير مفيد / طويل المدى أو قصير المدى / ضعيف أو شديد. (٢٠)

خامسا : استمارة مراجعة المعايير البيئية الإسترشادية لاختيار المناطق الصالحة للاستخدامات السياحية والترويحية

اسم المشروع :

صاحب المشروع :

منطقة المشروع :

مجالات الاستثمار الترويحي والسياحى :

أولاً : عناصر التقييم البيئي

مقبول	مقبول بعد التعديل	غير مقبول
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

١- وصف المشروع / الأنشطة المقترحة

٢- وصف الموقع المختار لإقامة المشروع

٣- الإطار القانوني والإداري للمشروع

٤- حالة عناصر البيئة الطبيعية قبل المشروع

(١) العوامل الفيزيائية

* الأوضاع الجيولوجية

- تأثير طبيعة وتركيب التربة على التنمية والمنشآت

- اخطار التغيرات التي تحدثها الأعمال البشرية في

البيئة

* الأوضاع الجيومورفولوجية

- تأثير تضاريس الأرض على التنمية الترويحية

- درجة سلامة الموقع بالنسبة للكوارث الطبيعية :-

* كالانجراف

* الرعود

* الأمطار

* العواصف

- امكانية استغلال الانزلاقات والمياه الجوفية

للأغراض السياحية

* الأحوال الجوية

- تشتمل على [الحرارة - الرياح - الفصول

صفاء الهواء].

- المكونات الدالة على نوعية الهواء والمتنوع عليهما في الملاحق (٥)، (٦) للاتحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

(ب) المناطق الحساسة بيئيا

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

* المناطق الساحلية / أراضي السبخان.

* المقالب (مواقع التخلص من النفايات)

(ج) التنوع البيولوجي.

الحياة البرية.

* الحياة النباتية :

- النباتات الأرضية (كثافتها - تركيبها - اصنافها -

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

الأنواع النادرة)

- مدى تأثير التنمية الترويحية على المنتزهات

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

التوسمية الموجودة.

* الحياة الحيوانية :

- تنظيم أصناف الحيوانات البرية.

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

قضية استخدامات الموقع للمنتزهات.

- الأثر المضاد لتأثير مكافحة الحشرات والحيوانات

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

الضارة على الحيوانات البرية النافقة.

* الحياة البحرية

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

* القطاعات البحرية

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

* توزيع التجمعات المرجانية وكثافتها

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

* تنوع الحياة البحرية

* البحيرات والبحار وتشتمل الدراسة على [العواصف - حركة المد والجسر -

درجة صفاء ونقاء المياه - الجزر والشعب المرجانية - درجة صلة الشاطئ بالرمل والحصى].

(د) البيئة الإصطناعية

مدى التأثير على البيئة الإصطناعية من حيث

* الامتداد الحضري.

* البنية الأساسية.

* المجال البصري.

* التغيير فى طبيعة المناطق الطبيعية.

٥- الآثار البيئية المتوقعة

* مرحلة الإنشاء

- التعرف على الآثار المتوقعة

- تقييم الآثار المتوقعة

* مرحلة التشغيل

- التعرف على الآثار المتوقعة

- تقييم الآثار المتوقعة.

٦- الاجراءات الوقائية للبيئة.

٧- برنامج متابعة الإجراءات الوقائية

ثانيا: اشتراطات حماية البيئة الطبيعية.

* مدى ملاءمة تصميم المنشآت للبيئة المحاطة.

* مدى تأثير الطاقة الاستيعابية المقترحة.

* مدى تأثير الكثافة البنائية.

* مدى التأثير على خط الشاطئ.

* مدى التأثير على المستوى الجمالى للمنطقة، ومقدار التلوث البصري.

- * مدى تأثير الضوضاء على (الحياة البرية - البحرية - الكائنات المهددة بالانقراض).
- * مدى التأثير على جودة الهواء والماء.
- * مدى تأثير (أنشطة الصيد - الرياضات المائية).
- * رصف الطرق داخل المنشآت.
- * كيفية التخلص من المخلفات.
- * مصادر مياه الشرب
- * طرق التخلص من الصرف الصحي ومعالجته.